

تقرير إسرائيل الدولي للحريات الدينية لعام 2018

الملخص التنفيذي

يتضمن هذا القسم إسرائيل، بما في ذلك القدس. إعرفت الولايات المتحدة في شهر ديسمبر 2017 بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. في حين تعترف الولايات المتحدة بأن الحدود التي تقع تحت السيادة الإسرائيلية في القدس تخضع للمفاوضات النهائية لحل القضية بين الطرفين. لا تملك السلطة الفلسطينية أي سلطة في القدس. في مارس 2019، إعرفت الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان. يرفق في نهاية هذا التقرير، تقرير عن الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

تحمي قوانين الدولة وأحكام المحكمة العليا حريات الضمير والإيمان والدين والعبادة، بغض النظر عن الانتماء الديني للفرد، والقانون الأساسي: "الكرامة الإنسانية والحرية" - 1992 تحمي الحقوق الفردية الإضافية. مستشهدة بالحاجة إلى ترسيخ الطابع اليهودي للبلاد في قانون أساسي، أصدرت الكنيست في 19 يونيو القانون الأساسي: "إسرائيل - دولة الشعب اليهودي." وفقاً للحكومة، "يحدد القانون، من بين الأمور الأخرى بأن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي؛ دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي والتي تترك فيها حقها الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي في تقرير المصير؛ وممارسة الحق في تقرير المصير الوطني في دولة إسرائيل هي فريدة من نوعها للشعب اليهودي." إنتقد قادة الدروز وغيرها من الأقليات الغير يهودية والمنظمات الغير حكومية القانون الجديد لعدم ذكره مبدأ المساواة لمنع إلحاق الضرر بحقوق الأقليات غير اليهودية. وقال المؤيدون إنه من الضروري الموازنة بين القانون الأساسي لعام 1992 وما بين إعادة تأكيد هوية الدولة كدولة يهودية وديمقراطية، مشيرين إلى أن المحكمة العليا قد فسرت بالفعل قانون عام 1992 على أنه ينص على المساواة. إستمرت الحكومة في التحكم في الوصول إلى المواقع الدينية، بما في ذلك الحرم الشريف / جبل الهيكل. دعا بعض أعضاء الكنيست ومنظمات المجتمع المدني إلى إلغاء ممارسة حظر الصلاة لغير المسلمين في جبل الهيكل / الحرم الشريف (أساس المعابد اليهودية الأولى والثانية) والحرم الشريف (موقع يحتوي على قبة الصخرة والمسجد الأقصى)، بناءً على تفاهات الوضع الراهن بعد عام 1967. أغلقت الشرطة جبل الهيكل / الحرم الشريف لعدة ساعات في 27 يوليو / تموز، في أعقاب إشتباكات مع المتظاهرين المسلمين. سمحت الحكومة للأشخاص من جميع الديانات للصلاة بشكل فردي وبهدوء في ساحة الحائط الغربي الرئيسية في أقسام منفصلة بين الجنسين، وللرجال اليهود بالقيام بالصلاة اليهودية الأرثوذكسية في مجموعات. ومع ذلك، إستمرت الحكومة في فرض حظر على أداء "إحتفال ديني لا يتوافق مع عادات المكان، والذي يمكن أن يضرب بمشاعر الجمهور تجاه المكان"، والتي فسرتها السلطات على أنها تشمل خدمات الصلاة اليهودية المختلطة بين الجنسين وغيرها من الإحتفالات التي لا تتفق مع اليهودية الأرثوذكسية. إستمرت الحكومة في تطبيق السياسات القائمة على التفسيرات اليهودية الأرثوذكسية للقانون الديني. بعد استئناف من مكتب المدعي العام، أضافت المحكمة العليا 18 شهراً إلى عقوبة بالسجن لمدة أربع سنوات بحق بنون روفيني، الذي قام بأعمال تخريبية في كنيسة الطابغة في عام 2015. في يونيو / حزيران، أصاب ضباط الشرطة راهباً إثيوبياً أثناء إخلائه هو ورفيقه آخرين من كنيستهم في القدس، وفي أكتوبر / تشرين الأول إعتقلت الشرطة راهباً قبطياً وأبعدت آخرين من دير لسلطان على سطح كنيسة القيامة في القدس وذلك بعد رفضهم السماح لدائرة الآثار الإسرائيلية بالدخول والقيام بأعمال الترميم. إشتكت بعض مجموعات الأقليات الدينية بما وصفته بعدم إهتمام الشرطة بالتحقيق في الهجمات على أفراد من مجتمعاتهم. حافظت الحكومة على سياستها المتمثلة في عدم قبول طلبات جديدة للاعتراف الرسمي من الجماعات الدينية، لكن أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها ظلوا أحراراً في ممارسة شعائرهم الدينية. إستمر التوتر ما بين المجتمع الأرثوذكسي الحريدي والشرطة وغيرهم من الإسرائيليين، خاصة فيما يتعلق بالخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، مما أدى إلى إشتباكات مثل تلك التي وقعت في 22 مارس بين المتظاهرين الأرثوذكس والشرطة. في 2 ديسمبر، منحت المحكمة العليا للكنيست تمديداً حتى عام 2019 لإصدار تشريع ينظم الخدمة العسكرية لليهود الارثوذكس المتشددين.

إستمر بعض اليهود في معارضة النشاط التبشيري الموجه ضد اليهود، قائلين إنه يرقى إلى مستوى المضايقات الدينية، وتعاملوا بعدائية تجاه اليهود الذين إعتنقوا المسيحية. أفاد شهود يهوه في فبراير / شباط بأن رجلاً مجهولاً قام برش شهود يهوه بالفلفل المسيل للدموع في أشدود. ووفقاً للبطريركية اللاتينية في القدس، فقد قام المخربون في أكتوبر بتدمير المقابر وتحطيم الصليبان في مقبرة دير ساليسيان في بيت جمال بالقرب من بيت شيمش، وهو الهجوم الثالث على الدير منذ ثلاث سنوات. وفي أعقاب الهجوم، عرضت الحكومة الإسرائيلية دفع تكاليف الإصلاحات.

التقى مسؤولون حكوميون أمريكيون رفيعو المستوى، بمن فيهم نائب الرئيس، بمسؤولين حكوميين وجماعات دينية وقادة المجتمع المدني للتأكيد على أهمية التسامح والحوار وإيجاد طرق للحد من العنف على أساس ديني. كما تحدث كبار المسؤولين الأمريكيين علناً عن أهمية الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف/ جبل الهيكل. في إجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وفي الخطب العامة، أكد موظفي السفارة على أهمية الحرية الدينية واحترام جميع الجماعات الدينية. كما ركزت المبادرات المدعومة من السفارات على الحوار بين الأديان وتنمية المجتمع والدعوة إلى مجتمع مشترك للسكان اليهود والعرب. شارك مسؤولو السفارة في المناسبات الدينية التي تنظمها الجماعات اليهودية والإسلامية والدرزية والمسيحية والبهائية لإظهار الدعم الأمريكي للتعددية الدينية.

القسم الأول. الديموغرافيا الدينية

تقدر الحكومة الأمريكية إجمالي عدد السكان بـ 8.4 مليون (تقديرات يوليو 2018)، بما في ذلك السكان والمواطنون. وفقاً لنظام تصنيف دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن حوالي 75 في المائة من السكان يهود و 18 في المائة مسلمون و 2 في المائة مسيحيون و 1.6 في المائة من الدروز. يتكون الـ 4 في المائة الباقية من أولئك الذين تصنفهم دائرة الإحصاء المركزية على أنهم "غير ذلك - آخريين" - معظمهم من الأشخاص، بمن فيهم العديد من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق، الذين يعترفون بأنفسهم يهود ولكنهم لا يستوفون التعريف اليهودي الأرثوذكسي "لليهودي" والذي تستخدمه الحكومة في الإجراءات المدنية - بالإضافة إلى المجتمعات الصغيرة نسبياً من السامريون، والقرميين، والمسلمين الأحمديين، والسبتيون، والمسيحيون اليهود (يهود مسيانيون)، وشهود يهوه، وأعضاء الديانة البهائية. غالبية المواطنين غير اليهود هم من أصل عربي. ويشمل هذا حوالي 78 في المائة من المسيحيين في البلاد البالغ عددهم 175000، وفقاً لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، اعتباراً من ديسمبر. يتألف المسيحيون غير العرب بالأساس من أولئك الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي السابق في التسعينيات كأحفاد لليهود أو إلى جانب أفراد الأسرة اليهودية وأحفادهم.

وفقاً لاستطلاع أجرته المنظمة غير الحكومية المحلية "حيدوش" والتي نُشرت في سبتمبر، فإن 58 في المائة من المواطنين اليهود لا ينتمون إلى أي تيار ديني، و 17 في المائة "أرثوذكس صهيوني"، و 12 في المائة "أرثوذكسيون حارديم" (بما في ذلك 2 في المائة "أرثوذكسيون حارديم صهاينة")، و 7 في المائة "إصلاحيين"، و 6 في المائة من "المحافظون".

تقع الجاليات المسلمة والدرزية والمسيحية في منطقة الجليل، بعضها متجانسة، في حين تتميز الأخرى بميزة بمزيج من هذه الجاليات. هناك أيضاً العشرات من المجتمعات ذات الغالبية المسلمة في النقب. بالإضافة إلى مجتمع العلويين في العجر، هناك العديد من المجتمعات الدرزية في مرتفعات الجولان. تقدر دائرة الإحصاء المركزية بأن 546100 يهودي و 328600 مسلم و 15900 مسيحي يعيشون في القدس، وهو ما يمثل حوالي 99 في المئة من إجمالي سكان المدينة البالغ عددهم 901300، اعتباراً من سبتمبر.

وفقاً لبيانات الحكومة والمنظمات غير الحكومية، اعتباراً من أكتوبر، شمل العمال الأجانب حوالي 113,000 عامل أجنبي موثق في قطاعات تقديم الرعاية والزراعة والبناء، بما في ذلك بضعة آلاف في فئة "العمال المهرة" و 39,000 الذين وصلوا بموجب إتفاقيات العمل الثنائية؛ 100,000 عامل فلسطيني موثق؛ 40,000 عامل فلسطيني لا يحملون وثائق؛ و 100000 كانوا من العمال الذين لا يحملون وثائق، ومعظمهم من دول الاتحاد السوفيتي السابق، الذين ظلوا في البلاد بعد أن تجاوزوا تأشيرة دخول خالية أو تأشيرة عمل. وفقاً للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد قرابة الـ 31000 مهاجر وطالب لجوء أفريقي يقيمون في البلاد، بالإضافة إلى الأطفال المولودين في البلاد لهؤلاء المهاجرين. من بين العمال الأجانب والمهاجرين البروتستانت والكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس والبوذيين والهندوس والمسلمين. وفقاً للبطريركية اللاتينية بالقدس، يشمل الكاثوليك من بين العمال الأجانب 30,000 فلبيني و 8000 هندي و 2000 سريلانكي و 2,500 كولومبي و 1100 عامل من دول أمريكا الجنوبية.

القسم الثاني. وضع إحترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

تقرير الحرية الدينية الدولي لعام 2018
وزارة الخارجية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

رغم أن البلاد ليس لديها دستور، فإن الكنيست المؤلفة من 120 عضواً سنّت سلسلة من "القوانين الأساسية" التي تعدد الحقوق الأساسية، والتي تنص على أنها تشكل الأساس الدستوري للبلاد. "القانون الأساسي: الكرامة والحرية الإنسانية" يصف الدولة "كدولة يهودية وديمقراطية" ويشير إلى إعلان تأسيس دولة إسرائيل، الذي يحمي حرية ممارسة أو عدم ممارسة المعتقدات الدينية، بما في ذلك حرية الضمير والإيمان والدين والعبادة، بغض النظر عن دين الفرد. يدمج القانون أحكام الحرية الدينية في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في مجموعة القوانين المحلية في البلاد. تُخضع السلطات السكان غير الإسرائيليين لنفس القوانين التي تنطبق على المواطنين الإسرائيليين. يخضع إحتجاز الفلسطينيين لأسباب أمنية للولاية القضائية العسكرية المطبقة من قبل إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية (عائين "قسم الضفة الغربية وغزة")، حتى لو تم إحتجازه داخل إسرائيل.

في 19 يونيو، أقرت الكنيست قانوناً أساسياً جديداً يشار إليه باسم "قانون القومية". غير القانون الجديد مكانة اللغة العربية من لغة رسمية، والتي كانت منذ أن تبنت إسرائيل قانون الانتداب البريطاني السائد في عام 1948، إلى لغة ذات "وضع خاص". كما أقر القانون فقط للشعب اليهودي بأنه يتمتع بحق وطني في تقرير المصير ودعا إلى تعزيز "الاستيطان اليهودي" داخل إسرائيل.

في 30 أبريل، أصدرت الكنيست قانوناً يوصي - ولكن لا يشترط - بأن يستخدم القضاة التشريع الديني اليهودي والتراث كمصدر للمبادئ القانونية في الحالات التي لا يوجد فيها تشريع أو سوابق قضائية ذات صلة.

تحتفظ الحاخامية الكبرى في إسرائيل بسلطة إصدار شهادات التحول إلى اليهودية داخل البلاد بموجب التفسيرات الأرثوذكسية للقانون اليهودي. يتكون مجلس الحاخامية الكبرى من الحاخامات الأرثوذكس الذين إختارهم مجلس الحاخامات وقادة الحكومة المحلية ووزراء الحكومة والأشخاص الغير متديين الذين عينتهم الحكومة.

توفر الحكومة التمويل لكل من برامج الإعتناق اليهودي الأرثوذكسية وغير الأرثوذكسية. لا يجوز لأقارب المعتنقين اليهود الحصول على حقوق الإقامة، بإستثناء أطفال المعتنقين من الذكور أو الإناث المولودين بعد إكتمال إعتناق الوالدين للدين اليهودي.

يعترف القانون باليهودية والمسيحية والإسلام والعقيدة الدرزية والبهائية. تشمل الطوائف الدينية المسيحية المعترف بها وفقاً لنظام الملل العثماني: الأرثوذكسية الشرقية، اللاتينية (الروم الكاثوليك)، الغريغوري الأرمني، الكاثوليك الأرمن، الكاثوليك السوريين، الكلدان (الكلدان الموحدين الكاثوليك)، الروم الكاثوليك الملكيين، الموارد، الأرثوذكسية السورية، الأسقفية الإنجيلية. يتم الإعتراف بالمجموعات الانجليكانية والبهائية من خلال قانون عهد الانتداب البريطاني الذي تبنته الحكومة. لا تعترف الحكومة بالمجموعات الدينية الأخرى، بما في ذلك الطوائف البروتستانتية الرئيسية التي لها وجود في البلاد، بإعتبارها مجتمعات إثنية دينية متميزة. هناك مساران قانونيان للإعتراف الرسمي، وفقاً للقوانين المعتمدة من فترة الانتداب البريطاني: عن طريق تقديم إلتماس إلى مكتب رئيس الوزراء وفقاً لأمر المجلس أو وزارة الداخلية. يجوز للمجموعات أن تستأنف الطلبات المرفوضة إلى محكمة العدل العليا.

تُعفى المجتمعات الدينية المعترف بها من فرض الضرائب على أماكن العبادة وقد يكون لديها محاكم منفصلة لتطبيق قانون الأحوال الشخصية لدينهم. قد تفرض البلديات ضرائب على الممتلكات الدينية التي لا تُستخدم للصلاة، مثل الأديرة وبيوت الشباب ومطاعم الفقراء/ الحساء.

ينص التشريع على وجود مجالس دينية للمجموعات اليهودية وللدروز. لوزارة الشؤون الدينية ولاية قضائية على 133 مجلس ديني يهودي في البلاد، يشرف على تقديم الخدمات الدينية للمجموعات اليهودية. تمول الحكومة حوالي 40 في المئة من ميزانيات المجالس الدينية، والبلديات المحلية تمول الباقي. تتمتع وزارة الشؤون غير اليهودية التابعة لوزارة الداخلية بالولاية القضائية على المسائل الدينية المتعلقة بالجماعات غير اليهودية وتشرف على المجلس الديني للدروز. تعقد إدارة الشؤون غير اليهودية مجلساً بين الأديان يضم جميع الأديان المعترف بها، بما في ذلك اليهودية، والتي تعمل كمنتدى للنقاش للمجتمعات الدينية المعترف بها.

يُجرم القانون الأضرار بالمواقع الدينية أو تدميرها أو تدنيها (رهنًا بالسجن لمدة سبع سنوات) والعمليات التي "تضر بحرية وصول" المصلين إلى الأماكن الدينية (رهنًا بالسجن لمدة خمس سنوات). بعض المواقع الدينية والتي تعتبر مواقع أثرية تحظى بمزيد من الحماية بموجب قانون الآثار. وزارة السياحة مسؤولة عن حماية وصيانة المواقع الدينية غير يهودية المختارة، في حين تقوم وزارة الشؤون الدينية بحماية وصيانة مواقع دينية يهودية مختارة. ينص القانون أيضًا بالحكم لمدة قد تصل إلى خمسة سنوات بالسجن بسبب أفعال "يحتمل أن تنتهك مشاعر أفراد الديانات المختلفة" فيما يتعلق بمواقعهم الدينية. يمنح القانون الحكومة، وليس المحاكم، السلطة للبت في نطاق الحق في العبادة في بعض المواقع الدينية.

يُجرم القانون عن قصد وإجحاف إزعاج أي اجتماع للأشخاص الذين تجمعوا بشكل قانوني للعبادة الدينية أو الاعتداء على شخص ما في مثل هذا الاجتماع. كما أنه يُجرم عمدا تدمير أو إتلاف أو تدنيس أي غرض يعتبر مقدسا تحتفظ به أي مجموعة ويعاقب بالسجن لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات.

يُجرم القانون الدعوة إلى أعمال عنف أو إرهاب أو الإشادة بها أو دعمها أو تشجيعها حيث من المحتمل أن تؤدي هذه الأعمال إلى عنف، بما في ذلك الدعوات إلى العنف ضد الجماعات الدينية. كما يجرم القانون التصريحات المهينة أو المذلة أو التي تُظهر العنف ضد شخص ما على أساس العرق، لكنه يستثني التصريحات التي تشير إلى مصدر ديني، إلا إذا كان هناك دليل على نية التحريض على العنصرية.

يشترط القانون على المواطنين الحصول على تصريح من وزارة الداخلية أو رئيس الوزراء للسفر إلى دول "معادية"، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، والتي هي وجهة للحجاج. يعاقب على السفر غير المشروع بعقوبة السجن أو غرامة إذا لم يطلب المسافر موافقة مسبقة.

من غير القانوني التبشير بدين آخر إلى شخص دون سن 18 عامًا دون موافقة الوالدين. كما يحظر القانون تقديم فوائد مادية خلال التبشير.

توفر الحكومة مدارس حكومية منفصلة للأطفال اليهود، حيث يتم التعليم باللغة العبرية ومدارس للأطفال العرب يتم فيها التعليم باللغة العربية. تتوفر للأطفال اليهود المتديين مدارس عامة منفصلة للعائلات الدينية والعلمانية. يمكن لكل عائلة إختيار نظام المدارس العامة لأطفالهم بغض النظر عن العرق أو العادات الدينية. كما يحق للقاصرين إختيار مدرسة علمانية عامة بدلا من المدرسة الدينية بغض النظر عن تفضيل الوالدين. بموجب القانون، توفر الدولة ما يعادل تمويل المدارس الحكومية لنظامين من المدارس الدينية الأرثوذكسية المتشددة "المعترف بها وغير الرسمية" (نظام شبه الخاصة) "، وهي نظام تعليمي مستقل وفقا للتوراة اليهودية، ونظام التعليم المستقل لشاس وفقا للتوراة اليهودية. في حين تتلقى الكنائس تمويلا حكوميا جزئيا فقط لتشغيل مدارس "معترف بها وغير رسمية" قد يرسل المقيمون الفلسطينيون في القدس أطفالهم إلى إحدى مدارس الكنيسة هذه أو إلى مدرسة خاصة تديرها الأوقاف الإسلامية في القدس؛ يتضمن كلاهما التعليم الديني. تستخدم سلطات التعليم الإسرائيلية منهج السلطة الفلسطينية في بعض المدارس العامة في القدس. التعليم الديني جزء من منهج التعليم في السلطة الفلسطينية للطلاب في الصفوف من الأول إلى السادس، مع دروس منفصلة عن الدين للمسلمين والمسيحيين. يمكن للطلاب إختيار الدرس الذي يمكنهم الالتحاق به ولكن لا يمكنهم إلغاء الاشتراك في الدروس الدينية.

ينص القانون على حق أي يهودي، بما في ذلك أولئك الذين اعتنقوا الديانة اليهودية أو أي طفل أو حفيد يهودي، في الهجرة إلى البلاد من بلد أجنبي مع زوجته وأطفاله. ويحصل الأطفال القاصرون لأحفاد يهودي على وضع إنساني، لكن لا يتم منحهم الجنسية تلقائيا. أما غير اليهود الذين ليسوا أحفادا لليهود لا يمكنهم الهجرة للبلاد بالإعتماد على هذا الحق أو الطريقة.

بموجب قانون العودة، يحق لأولئك الذين أكملوا إعتناق اليهودية وفقا للشريعة الأرثوذكسية داخل أو خارج البلاد الهجرة والمواطنة والتسجيل كيهود في سجل السكان المدنيين. أولئك الذين أكملوا إعتناق (التحول) اليهودية خارج البلاد، بغض النظر عن إنتمائهم، مؤهلون للحصول على هذه المزايا حتى لو لم يتم الاعتراف بهم كيهود من قبل الحاخامية الكبرى؛ يشمل هذا الإصلاحيين والمحافظين، وغيرها من التيارات اليهودية.

أحفاد اليهود مؤهلون للهجرة بموجب قانون العودة بغض النظر عن المعتقدات الدينية التي نشأوا بموجبها. يعتبر القانون أولئك الذين كانوا مؤهلين للهجرة وإعتقوا ديانة أخرى كباقيين، بما في ذلك يهودي مسيحي، غير مؤهلين للحصول على أي مزايا بموجب قانون العودة.

يحظر قانون الجنسية والدخول لعام 2003، والذي يتم تجديده سنويًا، الإيرانيين غير اليهود والعراقيين والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين من الضفة الغربية أو غزة، بمن فيهم أزواج السكان أو المواطنين الإسرائيليين، من الحصول على وضع الإقامة إلا إذا اتخذت وزارة الداخلية قرارًا خاصًا، عادةً لأسباب إنسانية.

تحدد الحاخامية الكبرى من يحق له ان يدفن في مقابر الدولة اليهودية، ويقصر هذا الحق على الأفراد الذين يعتبرون يهودًا وفقًا للمعايير اليهودية الأرثوذكسية. ينص القانون على حق أي فرد في الدفن في إحتفال مدني، ويشترط على الحكومة إنشاء مقابر مدنية في مناطق مختلفة في البلاد. يُجرم القانون التدنيس المتعمد لأماكن الدفن أو التعدي عليها، ويعاقب عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

تشكل القوانين الموروثة من عهد الإمبراطورية العثمانية والإنتداب البريطاني السلطة القانونية للمحاكم الدينية التي تديرها المجتمعات الدينية المعترف بها رسمياً على أعضائها في مسائل الزواج والطلاق والدفن. يسمح القانون بالتسجيل المدني لشخصين كزوجين خارج نظام المحاكم الدينية فقط إذا تزوجا خارج البلاد، أو إذا كان الشركاء من ديانات مختلفة ولم تعترض محاكمهم الدينية على التسجيل المدني، أو إذا تم تسجيل كلا الشريكين على أنهما "بدون ديانة" في سجل السكان. يتضمن القانون الذي ينص على مساواة المرأة لغة تعفي صراحة مسائل الزواج والطلاق والتعيينات في المناصب الدينية. الزيجات المحلية الوحيدة التي لها مكانة قانونية والتي يمكن تسجيلها هي تلك التي تتم وفقًا للقوانين الدينية للمجتمعات الدينية المعترف بها.

يجوز لأفراد الجماعات غير المعترف بها معالجة وثائق الأحوال الشخصية الخاصة بهم، بما في ذلك تراخيص الزواج، من خلال سلطات إحدى المجتمعات الدينية المعترف بها إذا وافقت تلك السلطات على ذلك. يفرض القانون عقوبة السجن لمدة عامين على الأشخاص الذين يقومون أو يتزوجون في حفل زفاف أو طلاق يهودي خارج سلطة الحاخامية الكبرى. للمحاكم الدينية سلطة قضائية حصرية على قضايا الطلاق عندما يكون الزوج والزوجة مسجلين بنفس الدين المعترف به. لا يجوز لأفراد الجماعات الدينية التي لا تسمح بالطلاق، مثل الكاثوليك بالحصول على الطلاق. قضايا الأبوة بين المواطنين المسلمين تتبع حصرياً للمحاكم الشرعية. للمحاكم المدنية السلطة بالحكم في قضايا الأحوال الشخصية عندما تنفقر المحاكم الدينية إلى السلطة القضائية للبت في ذلك، كما هو الحال في حالات الأزواج بين الأديان ومثليي الجنس.

تخضع المسائل الناشئة عن إجراءات الطلاق، بما في ذلك النفقة، ودعم الطفل، وحضانة الأطفال، والوصاية، وتقسيم الممتلكات للولاية القضائية الموازية لكل من المحاكم الدينية والمحاكم المدنية.

المحكمة الأولى التي يتم فيها تلقي القضية تحظى بالسلطة القضائية للبت حصرياً في القضية. وفقاً للهاخا (القانون الديني اليهودي)، لا يجوز للمرأة اليهودية التي يرفض زوجها منحها جيبث (أمر الطلاق القانوني اليهودي) أن تتزوج من جديد من الناحية القانونية في البلاد. في حين أن المحكمة الحاخامية قد تأمر الزوج بإعطاء أمر، إلا أنه لا يتمتع بسلطة إنهاء الزواج إذا رفض ذلك. في مثل هذه الحالات، قد تفرض المحاكم الحاخامية عقوبات مجتمعية على الزوج، بما في ذلك تجنب التعاملات المالية مع المتلقي، وإستبعاده من الأنشطة المجتمعية، وإعلان هذه القرارات للجمهور. في 25 يونيو، أقرت الكنيست قانونًا يسمح للمحاكم الحاخامية بالاستماع إلى قضايا الرفض التي لا يكون فيها الزوجان مواطنين إسرائيليين، إذا تم استيفاء بعض الشروط الأخرى (على سبيل المثال، إذا كان الزوجان يعيشان في الخارج في مكان لا يوجد فيه محكمة حاخامية).

المحاكم العلمانية لها سلطة قضائية أساسية على مسائل الميراث، لكن يجوز للأطراف رفع مثل هذه القضايا في المحاكم الدينية بالاتفاق المتبادل. تخضع قرارات هذه الهيئات لمراجعة محكمة العدل العليا. عندما تقوم المحاكم الدينية بممارسة سلطتها في الشؤون المدنية، تُطبق القانون الديني، الذي يختلف عن القانون المدني، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية للأرامل والبنات.

الخدمة العسكرية إلزامية للمواطنين اليهود والمواطنين الذكور الدروز والمواطنين الشركس الذكور (المسلمون الذين ينحدرون من شمال غرب منطقة القوقاز/ القفقاز والذين هاجروا في أواخر القرن التاسع عشر). لا تزال النساء اليهود الأرثوذكسيات والمواطنين العرب المسيحيين والمسلمين معفيين من الخدمة العسكرية الإلزامية، رغم أنهم قد يجندون طواعية.

يتم تسجيل العضوية في الديانة المعترف بها في السجل الوطني وتنتقل عموماً من الآباء إلى الأطفال، ما لم يغيرها الشخص من خلال تحويل رسمي إلى ديانة أخرى معترف بها.

تم تسجيل قرابة الـ 400000 مواطن والذين يعتبرون يهوداً ولكنهم لا يستوفون معايير الحاخامية الكبرى على أنهم "يهود" بموجب القانون الديني اليهودي، وكذلك أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها، على أنهم "يفتقرون إلى الدين/ بدون ديانة". الغالبية العظمى منهم مهاجرون من الاتحاد السوفياتي السابق وأطفالهم، الذين حصلوا على الجنسية بموجب قانون العودة ولكن لم يتم الاعتراف بهم كيهود من قبل الحاخامية الكبرى لأنهم لا يستطيعون أن يثبتوا بأنهم يستوفون التعريف الأرثوذكسي لليهود من خلال النسب الأمومي. يتم تسجيل جميع المواطنين الذين يستوفون معايير الحاخامية الكبرى كـ "يهود" على أنهم يهود، سواء كانوا أرثوذكس أم لا (إلا إذا اعتنقوا ديانة أخرى). من بين حوالي 30,000 مهاجر وصلوا إلى إسرائيل خلال العام، 17700 منهم لم يستوفوا معايير الحاخامية الكبرى لإعتبارهم يهود، وفقاً لتقرير صحفي نقلت عن بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

بالنسبة لأولئك الذين لا يرغبون في تعريفهم بحسب دينهم، لم تكن هناك آلية لتغيير تسجيل الشخص إلى "يفتقر إلى الدين/ بدون ديانة".

يتم تحديد الهوية الدينية في السجل الوطني ولكن ليس على بطاقات الهوية الرسمية.

لا يوجد أي شرط قانوني فيما يتعلق بالاحتفال بالشعائر الشخصية أو عدم الاحتفال بشعائر السبت اليهودي (السبت)، من غروب الشمس يوم الجمعة حتى غروب الشمس في أيام السبت، وفي الأعياد اليهودية. ومع ذلك، ينص القانون في سياق حقوق العمال على أن إجازات السبت واليهود هي أيام راحة وطنية، بينما تسمح للعمال غير اليهود أيام راحة بديلة. يُجرم القانون أولئك الذين يفتحون أعمالهم ويوظفون العمال اليهود في السبت ولكن ليس غيرهم من العمال، باستثناء أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص. هناك إستثناءات لأعمال البنية التحتية الأساسية وصناعات الضيافة والثقافة والترفيه. في 18 يونيو، أصدرت الكنيست قانوناً يحظر التمييز في التوظيف ضد العمال الذين يرفضون العمل في يوم راحتهم إستناداً إلى دينهم وبغض النظر عما إذا كانوا ملتزمين دينياً أم لا. يكون القانون ساري المفعول ابتداءً من 1 يناير 2019. يوجّه قانون قائم وزير العمل والرفاه الاجتماعي بأن يأخذ في الاعتبار "تقاليد إسرائيل"، ضمن العوامل الأخرى، عند النظر في الموافقة على تصاريح العمل في السبت. في الثامن من كانون الثاني (يناير)، بعد صدور أحكام قضائية في 2013 و 2017 تسمح للبلديات بتسريع اللوائح التي تسمح بالنشاط التجاري في يوم السبت، أقرت الكنيست قانوناً يمنح وزير الداخلية سلطة تقديرية أوسع للموافقة على اللوائح الداخلية أو رفضها في هذا الشأن.

ينص القانون على أنه لا يجوز تشغيل المواصلات العامة في أيام السبت، باستثناء المركبات التي تنقل الركاب إلى المستشفيات والمواقع النائية والمواقع غير اليهودية، وللمركبات الضرورية للأمن العام أو الحفاظ على خدمات النقل العام. تحظر الهالاخا - قانون الشريعة اليهودي استخدام المركبات الآلية أيام السبت، إلا في حالات الطوارئ. تتمتع الحاخامية الكبرى بالسلطة القانونية الوحيدة لإصدار شهادات الكشروت/ الكوشر/ الكوثر، والتي تشهد على التزام المطعم بالقوانين الغذائية اليهودية. بدلاً من ذلك، يُسمح للمطاعم بـ "تقديم عرض حقيقي فيما يتعلق بالمعايير التي تراعيها وطريقة الإشراف عليها" دون استخدام كلمة كشروت/كوشر.

أصدر مفتي القدس "فتاوى" (فتاوى دينية) تحظر مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات البلدية في القدس، وبيع الفلسطينيين للأراضي للإسرائيليين.

الدولة هي شريكة في المعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية مع تحفظ يفيد بأن مسائل الأحوال الشخصية تحكمها القوانين الدينية للأطراف المعنية، وتحفظ الدولة بالحق في تطبيق ذلك القانون الديني عندما لا يتعارض مع التزاماته بموجب المعاهدة.

ممارسات الحكومة

في 27 يوليو، قام المتظاهرون المسلمون بإلقاء الحجارة والألعاب النارية على ضباط الشرطة الإسرائيلية بالقرب من الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف/ جبل الهيكل. ووفقاً للحكومة، فإن أعمال العنف والخطر على قوات الأمن الإسرائيلية أجبرت الشرطة على "إستخدام الوسائل المناسبة لتفريق أعمال الشغب" والحفاظ على الأمن والسلامة العامة. كذلك، أغلقت الشرطة الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف لعدة ساعات. أدت هذه الاشتباكات إلى إعتقال أكثر من 20 شخصاً وإصابة أربعة من ضباط الشرطة، وفقاً للتقارير الإعلامية.

في الـ 1 من مايو، وبعد تحقيق لأكثر من سنة، أعلن النائب العام شاي نيتسان بإغلاق الملف بدون تهمة تحقيقات الحكومة في حادثة يناير 2017 والتي قتل فيها ضابط شرطة مسلم إسرائيلي عند قيام الشرطة بهدم البيوت في قرية البدو الغير معترف فيها إم الحيران. كتب نيتسان بأنه قرر عدم توجيه تهمة جنائية ضد ضباط الشرطة بعد أن إستنتج بأنهم أطلقوا النار على أبو قيان بسبب خوفهم على حياتهم لكنه أوصى باتخاذ إجراء تأديبي ضد بعض الضباط بسبب "أخطاء مهنية"، وفقاً للتقارير الإعلامية. في تصويت بتاريخ الـ 9 من مايو والـ 13 من يونيو أسقطت الكنيست إقتراحاً قدم على يد عضو الكنيست طالب أبو قرار، أحد أعضاء الكنيست الثلاثة من الوسط البدوي، بإجراء تحقيق للكنيست في كل الأحداث وكل التحقيقات السابقة التي أدت بنيتسان الى إتخاذ قراره. ذكرت منظمة الحقوق القانونية العربية "عدالة" أن القرار كان دليلاً على "التغطية" وأن الحكومة تنظر الى حياة المواطنين العرب على أنها غير متكافئة مع حياة المواطنين اليهود.

في 16 أغسطس، بعد استئناف من مكتب المدعي العام، أضافت المحكمة العليا 18 شهراً إلى عقوبة بالسجن لمدة أربع سنوات بحق ينون روفيني، الذي أحرق قسماً كبيراً من كنيسة الطابغة في عام 2015.

في 4 أبريل / نيسان في القدس، ورد أن ضابطي شرطة ضربا على رأس رجل أرثوذكسي متطرف مصاب بإعاقة عقلية بعد أن توقف لفترة وجيزة في الطريق ولوح بيده بينما كان يمشي مع مجموعة من المتظاهرين الأرثوذكس نحو المظاهرة، وفقاً للمنظمة الغير حكومية- اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل-بكاتي.

في 22 نوفمبر / تشرين الثاني، برأت محكمة القدس المركزية ضابط شرطة القدس جيل زاكين من التهم الموجه إليه بخنق وضرب متظاهر يهودي متشدد على رأسه في عام 2016.

إدعى رجال دين مسيحيون في القدس إن ضباط الشرطة عاملوهم بالقوة غير الضرورية في مناسبتين. أولاً، في يونيو / حزيران، أصيب راهب إثيوبي بجروح على أيدي ضباط الشرطة عندما كانوا يقومون بطرده هو وغيره من الرهبان من كنيستهم. وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، كانت الشرطة تشتبه في الرهبان بالتعدي على ممتلكات والدخول بدون إذن لأنهم لم يقدموا بطاقات هوية. ثانياً، في 24 أكتوبر / تشرين الأول، قامت الشرطة بإبعاد العديد من الرهبان الأقباط من كنيسة صغيرة في دير "دير السلطان" على سطح كنيسة القيامة في القدس، وإعتقلت أحدهم عندما رفض الرهبان السماح لسطة الآثار الإسرائيلية بالدخول وأداء أعمال الترميم. وذكرت الحكومة أن رفض الراهب المصاب إطاعة تعليمات الشرطة لم يترك للشرطة أي خيار سوى إبعاده باستخدام القوة البدنية اللازمة والمناسبة. ظلت ملكية الدير موضوع نزاع مستمر بين الكنائس القبطية والإثيوبية.

في 13 أغسطس، اعتقلت الشرطة مسؤولاً كبيراً في الحاخامية الكبرى بزعم قبوله رشوة للتعجيل بإصدار شهادات الكشروت. دعا تقرير صادر عن مراقب الدولة لعام 2017 إلى إصلاح شامل لنظام الكاشروت وإنتقد وزارة الشؤون الدينية، الحاخامية الكبرى، والمجالس الدينية المحلية بسبب الإخفاقات الهيكلية التي مكنت من الاحتيال والإهدار وسوء الإشراف والمحسوبية.

تقرير الحرية الدينية الدولي لعام 2018

وزارة الخارجية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

في 6 يوليو، أمرت المحكمة بإطلاق سراح رئيس الحركة الإسلامية الشمالية المحظورة، الشيخ رائد صلاح من الإقامة الجبرية. وفي عام 2017، اعتقلته الشرطة للاشتباه في التحريض ودعم لأنشطة منظمة غير قانونية.

إشتكت بعض مجموعات الأقليات الدينية بما وصفته بعدم إهتمام الشرطة بالتحقيق في الهجمات على أفراد من مجتمعاتهم.

تشير بيانات من المنظمة الغير حكومية تاغ مئير - Tag Meir وتقارير وسائل الإعلام التي أشارت إليها في السنوات الأخيرة، بأن السلطات قد وجهت الاتهامات لعدد قليل من المشتبه بهم في هجمات على مواقع دينية في البلاد.

في 19 يوليو / تموز، إحتجزت الشرطة في حيفا لفترة وجيزة الحاخام المحافظ دوف هيون للاشتباه لإقامته إحتفالات زواج يهودية خارج سلطة رئيس الحاخامات الكبرى. بعد ذلك، أمر النائب العام الشرطة بالتوقف عن التحقيق مع الحاخام قبل أن يقرروا "ما إذا كانت أفعاله تثير الشكوك في ارتكاب جريمة جنائية". وحتى نهاية العام، لم تتخذ الشرطة أي إجراء آخر ضد الحاخام. وفقا لبيانات من وزارة الشؤون الدينية، من أصل 70326 من الأفراد الذين سجلوا للزواج اليهودي في عام 2018، أصدرت المحاكم الحاخامية تعليمات لـ 3999 والذين عرفوا أنفسهم بأنهم يهود لإثبات يهوديتهم. من بين هؤلاء، لم تنجح 122 في ذلك.

قبل الزواج، طلبت الحاخامية الكبرى من النساء اليهوديات إكمال جلسات المشورة في الزفاف. تتطلب التعليمات الحالية من الحاخامية الكبرى أن تتناول هذه الجلسات حفل الزفاف فقط، ولكن في الممارسة العملية تباين المحتوى على نطاق واسع وغالبًا ما تضمن العلاقات الزوجية و "نقاء الأسرة" وفقًا للهالاخا، وفقًا لتقرير نشرته صحيفة معاريف. لا الهالاخا ولا القانون المدني فوضا جلسات الاستشارة هذه، وفقًا لمنظمة عتيم ITIM الغير حكومية.

في 3 مايو، ذكرت المحاكم الحاخامية، وهي مؤسسات حكومية، بأنها أصدرت تسع أوامر إعتقال ضد الرجال الذين رفضوا منح حق الطلاق-جيث ونجحوا في الحصول حق الطلاق من 216 من الأزواج المتعنتين (الرافضين) في عام 2017. في خطاب أمام قضاة المحكمة الحاخامية الجدد في 15 أكتوبر، حثهم كبير الحاخامات السفاردي يتسحاق يوسيف على "التحلي بالشجاعة لإصدار الحكم" في حالات رفض منح حق الطلاق-جيث، قائلاً، "إفعلوا كل ما هو ضروري للتأكد من منح الطلاق".

إستمرت الأحزاب الأرثوذكسية الحريديم في منع التغييرات التشريعية في الوضع الراهن فيما يتعلق بقضايا الهالاخا والدولة، والتي قال المعارضون إنها تديم الممارسات التي تنتهك الحرية الدينية. على سبيل المثال، في 21 نوفمبر / تشرين الثاني، أسقطت الكنيسة مشروع قانون للسماح بمواصلات عامة محدودة في أيام السبت للبلديات التي تختار ذلك. ومع ذلك، واصلت تعاونيات الحافلات بتشغيل الخطوط أيام السبت في عدة مدن.

واصلت الحاخامية الكبرى بعدم الاعتراف ببعض المواطنين اليهود الذين عرفوا أنفسهم بأنهم يهود، بما في ذلك الإصلاحين والمحافظون المتحولين إلى اليهودية وغيرهم ممن لم يتمكنوا من إثبات الأمومة اليهودية ونتيجة لذلك، منعت الحكومة هؤلاء الأفراد من الوصول إلى خدمات الزواج والطلاق والدفن اليهودية الرسمية في البلاد. بالرغم من ذلك، قام بعض الحاخامات الأرثوذكس وغير الأرثوذكسيين بالقيام بعدد متزايد من هذه الإحتفالات خارج سلطة الحاخامية الكبرى. وبالمثل، إستمرت الحكومة في عدم السماح لليهود ذوي الأبوة الكهنوتية (kohanim) بالزواج من المتحولين أو المطلقات، وفقًا لقانون الشريعة اليهودية-الهالاخا.

في 29 أكتوبر / تشرين الأول، أمرت المحكمة العليا وزيرة العدل أيليت شاكيد بأن تقدم شرحها، خلال 60 يومًا، عن السبب بعدم عقد الحكومة جلسة تأديبية لكبير حاخامات بلدة صفد شموئيل إلباهو والذي يعتبر موظف حكومي. جاء هذا الأمر بعد تقديم إلتماس إلى المحكمة العليا في عام 2016 من قبل مركز العمل الديني في إسرائيل ومنظمة وتاج مئير، ومنظمات غير حكومية أخرى لبدء جلسات تأديبية ضد إلباهو، زاعمين بأنه أدلى بسلسلة من التصريحات العنصرية والهجومية ضد العرب والدروز والنساء والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومجتمع الميم-LGBTI. لم تعقد الحكومة جلسة تأديبية

إليها هو بحلول نهاية العام، وكانت القضية لا تزال مستمرة.

استمرت الحكومة في التحكم في الوصول إلى الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف/ جبل الهيكل. يسمح الوضع الراهن لما بعد عام 1967 المتعلق بجبل الهيكل / الحرم الشريف للزائرين من غير المسلمين ولكنه يحظر العبادة غير الإسلامية في المجمع، على الرغم من عدم وجود قانون أو سياسة منشورة تحظر الصلاة غير الإسلامية هناك. حافظت هيئة الأوقاف الإسلامية في الحكومة الأردنية في القدس على المسجد الأقصى، بينما دعمت وزارة الشؤون الإسلامية والأماكن المقدسة في الأردن رواتب موظفي الأوقاف في القدس وصيانة المكان. إعترف إتفاق السلام لعام 1994 بين إسرائيل والأردن بـ "الدور الخاص" للأردن فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية المقدسة في القدس. صرح مؤيدو الوضع الراهن أنه على الرغم من عدم إكتماله، فإن ترتيب ما بعد عام 1967 سمح للمواقع المقدسة بأن تكون مفتوحة للزوار من جميع الأديان لأول مرة في تاريخ القدس منذ آلاف السنين.

ظلت الشرطة الإسرائيلية مسؤولة عن الأمن، حيث يتمركز ضباط الشرطة داخل الموقع وخارج كل المداخل. أجرت الشرطة الإسرائيلية دوريات روتينية في الساحة الخارجية وداخل المباني في الموقع ونظمت حركة مرور المشاة في الخروج والدخول الى الموقع. كما إستمرت الشرطة الإسرائيلية في السيطرة الحصرية على مدخل باب المغاربة، وهو المدخل الذي يمكن لغير المسلمين من خلاله الدخول إلى جبل الهيكل / الحرم الشريف، وسمحت للزائرين بالمرور عبر البوابة خلال ساعات الزيارة المحددة؛ ومع ذلك، قامت الشرطة في بعض الأحيان بتقييد الوصول بسبب مخاوف أمنية. إحتفظت الشرطة الإسرائيلية بنقاط تفتيش خارج بوابات أخرى إلى الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف، وتمنع غير المسلمين من دخول هذه المناطق الأخرى، لكنهم لم ينسقوا ذلك مع حراس الوقف بداخلها. قامت بعض الجماعات اليهودية بأعمال دينية مثل الصلوات والسجود في الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف على الرغم من الحظر المفروض على الصلاة لغير المسلمين. إستمرت المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومجموعات المناصرة اليهودية في جبل الهيكل في الإبلاغ عن أن التغييرات في العلاقات بين الشرطة وحركة الدعوة في جبل الهيكل أوجدت بيئة أكثر تسامحاً للأعمال الدينية غير الإسلامية على الموقع. رداً على ذلك، كررت الحكومة التأكيد على أنه لا يُسمح بالصلاة لغير المسلمين على أرض جبل الهيكل / الحرم الشريف.

منعت السلطات الإسرائيلية في بعض الحالات أفراداً معينين من دخول موقع الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف، بمن فيهم نشطاء يهود يُعتقد أنهم إنتهكوا الوضع الراهن بعدم إقامة الصلاة لغير المسلمين، ومسلمين يُعتقد بانهم قاموا بمضايقات لفظية أو تصرفوا بعنف ضد الزوار غير المسلمين لى الموقع، والشخصيات العامة، بما في ذلك أعضاء الكنيست والذين تخشى السلطات ان يتسبب وجودهم بالتوترات.

ذكرت الحكومة أن الشرطة ليس لديها سياسة محددة فيما يتعلق بمنع الأفراد من الدخول، لكن الشرطة ترد على حد سواء على المعلومات الاستخباراتية التي يتلقونها مقدماً وكذلك الأحداث التي تظهر على أرض الواقع، دون التمييز بين الزوار المسلمين وغير المسلمين. وأضافت الحكومة أنه من النادر أن يُمنع أي فرد من الدخول إلى موقع الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف. واصلت الشرطة فحص غير المسلمين بحثاً عن كتب وشعائر دينية. سمحت الشرطة للزوار اليهود من الرجال الذين كانوا يرتدون كيبية واضحة (غطاء الرأس) و tzitzit (حافات الثوب)، وأولئك الذين يرغبون في دخول الموقع حفاة (وفقاً لتفسيرات الشريعة اليهودية- الهالاخا) لدخول الموقع بمرافقة الشرطة.

واصل الوقف منع غير المسلمين الذين زاروا الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف من دخول قبة الصخرة وغيرها من المباني المخصصة للعبادة الإسلامية، بما في ذلك أولى القبليتين/ المسجد الأقصى. كما قُدمت اعتراضات لدى الشرطة الإسرائيلية بشأن الزوار غير المسلمين الذين يرتدون رموزاً دينية أو ملابس دينية. وأحيانا تصرفت الشرطة الإسرائيلية بناءً على هذه الاعتراضات.

كرر مسؤولو الوقف شكاوى السنوات السابقة بشأن عدم تمكنهم من التحكم في الوصول إلى الموقع. وصرح مسؤولو الوقف بأن الشرطة الإسرائيلية لم تتسق مع الوقف بشأن القرارات المتعلقة بدخول الزوار المسلمين وغير المسلمين إلى الموقع ومنعهم.

ظل موظفو الوقف متمركزين داخل كل بوابة وفي الساحة، لكن إدعى مسؤولي الوقف بأنهم كانوا قادرين على ممارسة دور رقابي محدود فقط. وبحسب ما ورد إعتراض الوقف على قيام غير المسلمين بالصلاة أو القيام بأعمال دينية على الموقع وعلى الأفراد الذين يرتدون ملابس غير محتشمة أو تسببوا في إضطرابات، لكنهم يفتقرون إلى السلطة لإخراج هؤلاء الأشخاص من الموقع. ذكرت الحكومة بأنه في غالبية الأوقات، تعمل الشرطة والأوقاف في تنسيق كامل، بما في ذلك إقامة جلسات مشتركة منتظمة بشأن الأنشطة الروتينية.

في 20 أغسطس، أمرت المحكمة العليا الحكومة بالرد في غضون 60 يومًا على عريضة قدمها المركز الإسرائيلي غير الحكومي للنهوض بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان- هموكيد، والذي إعتراض على وجود إشارة بالقرب من الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف والتي لا تشجع الزوار غير المسلمين من دخول الموقع. وافقت المحكمة في وقت لاحق على طلب الحكومة بتمديد الموعد النهائي للرد حتى نهاية 2019.

أكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مجددًا دعمه لتفاهات الوضع الراهن لما بعد عام 1967 في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك في بيان عقب إجتماعه مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في 18 يونيو. إستمر العديد من القادة اليهود، بمن فيهم حاخام الحائط الغربي الذي عينته الحكومة، في القول إن القانون اليهودي يحظر على اليهود دخول الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف لأسباب تتعلق بطهارة الطقوس. لكن دعى بعض أعضاء الكنيسة، بمن فيهم أعضاء الائتلاف الحاكم بإلغاء سياسة حظر الصلاة لغير المسلمين في الموقع لتوفير حرية دينية متساوية لجميع الزوار. واصل بعض أعضاء الائتلاف الحكومي بالكنيسة دعوة الحكومة الإسرائيلية إلى تطبيق التقسيم الزمني في الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف لتخصيص أيام أو ساعات معينة لوصول اليهود و / أو عبادتهم، على غرار الترتيب المستخدم في المسجد الإبراهيمي / قبر البطاركة في الخليل. وواصل عضو الكنيسة يهودا غليك وأعضاء آخرون في حركة جبل الهيكل الدعوة الى عكس تفهيمات الوضع القائم على صلاة غير المسلمين في الموقع، واصفا إياه بأنه تقييد للحرية الدينية.

وفقًا للممارسات المعمول بها مسبقًا، أعلنت الشرطة الإسرائيلية عن إغلاق مؤقت لجبل الهيكل / الحرم الشريف للزائرين غير المسلمين خلال الأيام العشرة الأخيرة من رمضان؛ ومع ذلك، سمحت الشرطة بزيارات غير المسلمين للموقع خلال اليومين الأولين من هذه الفترة. ذكرت الحكومة أن الشرطة تقوم كل عام بتقييم الوضع الأمني وتقرر ما إذا كان من الضروري إغلاق الموقع لغير المسلمين خلال هذه الفترة "من أجل السماح للمصلين المسلمين بالصلاة بشكل مناسب خلال شهر رمضان". في يوليو / تموز، ألغى رئيس الوزراء نتنياهو الحظر الشامل الذي فرضه على أعضاء الكنيسة والوزراء الذين زاروا الموقع عام 2015، وسمح لهؤلاء المسؤولين بالزيارة مرة واحدة في الشهر، بعد الحصول على موافقة رئيس الكنيسة ووفقًا للتقديرات الأمنية للشرطة.

عبرت الأوقاف عن قلقها المستمر إزاء دعوات بعض النشطاء اليهود لبناء معبد يهودي ثالث على الموقع، وكذلك زيادة أعداد الزيارات التي يقوم بها اليهود الذين وصفهم الوقف بأنهم "نشطاء جبل الهيكل". كما إعتراض الوقف أيضًا على زيادة محاولات النشطاء للصلاة على الموقع أو القيام بنشاط ديني آخر على الموقع في انتهاك للوضع الراهن. وذكر مسؤولو الوقف أيضًا أن الشرطة الإسرائيلية فرضت قيودًا على إدارة الوقف للموقع عن طريق حظر إصلاح المباني والبنية التحتية. وعلى سبيل المثال، منعت الشرطة الوقف من إجراء إصلاحات دون موافقة مسبقة وإشراف من دائرة الآثار الإسرائيلية ورفضت السماح بدخول معظم معدات الصيانة إلى الموقع، ووفقًا للوقف. ذكرت الحكومة أن صيانة الموقع كانت تحت إشراف الشرطة وتنسيقها مسبقًا، مضيفة أن عمليات التجديد على نطاق واسع تتطلب موافقة وإشراف من دائرة الآثار الإسرائيلية ولجنة وزارية لضمان الحفاظ على الموقع بشكل صحيح وعدم إتلاف أي آثار أثرية أو تغطيتها بالترميم. في أغسطس / آب، إحتجزت السلطات الإسرائيلية لفترة وجيزة أربعة من موظفي الأوقاف كانوا يحاولون إجراء إصلاحات، لكنها سمحت بعد ذلك بالقيام بالإصلاحات.

أبلغ مسؤولو الوقف عن قيام الشرطة الإسرائيلية في بعض الأحيان بإحتجاز موظفي الوقف (عادةً الحراس) أو طردهم من الموقع ومن المناطق المجاورة للجماعات غير المسلمة. ذكرت الحكومة أنه في بعض المناسبات، قام موظفو الأوقاف المشتبته في صلتهم بالمنظمات الإرهابية، مثل حماس وشباب الأقصى، بتحرير "الاستقزازات"، التي تعاملت معها الشرطة إما عن طريق إصدار توجيه يحد من قرب موظفي الأوقاف من الجماعات اليهودية الزائرة. أو في الحالات القصوى، نقلهم من الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف/ جبل الهيكل.

إنتقد مشروع غريلة جبل الهيكل وغيره من الجماعات والأفراد الوقف بسبب "تدمير تراث اليهود والمسيحيين والمسلمين" بسبب تحريك التربة والأحجار والتحف من أكوام ترابية في الفناء الذي حفرت الأوقاف سابقاً خلال الحفريات المثيرة للجدل. وفقاً لتقرير إعلامي، فإن كومة الأوساخ المختلطة لها قيمة أثرية محدودة لأنها كانت بالفعل خارج طبقاتها الأثرية الأصلية؛ ومع ذلك، يمكن أن تكون القطع الأثرية في الأوساخ ذات قيمة تاريخية كبيرة.

في 26 مارس، ولأول مرة، سمحت السلطات لنشطاء جبل الهيكل بإجراء طقوس ذبح الأغنام من أجل الفصح في حديقة مركز ديفيدسون الأثري، أسفل جبل الهيكل / الحرم الشريف.

في ساحة الحائط الغربي الرئيسية، مكان العبادة الأقدس في اليهودية، واصلت الحكومة السماح للأشخاص من جميع الأديان للصلاة بشكل فردي وهادئ واليهود على أداء صلاة اليهود الأرثوذكس في مجموعات، مع الفصل بين النساء والرجال. ومع ذلك، إستمرت الحكومة في حظر أداء "الاحتفال الديني الذي لا يتماشى مع عادات المكان، في الساحة الرئيسية، مما يضر بمشاعر الجمهور تجاه المكان". فسرت السلطات هذا الحظر ليشمل خدمات الصلاة اليهودية المختلطة بين الجنسين وغيرها من الاحتفالات التي لا تتفق مع اليهودية الأرثوذكسية.

إستمر أعضاء الحركات المحافظة والإصلاحية اليهودية في إنتقاد الفصل بين الجنسين والقواعد التي تحكم كيفية وطريقة صلاة المرأة عند الحائط الغربي. واصلت السلطات منع الزوار من إحضار لفائف التوراة الخاصة إلى ساحة الحائط الغربي الرئيسية والنساء من الوصول إلى لفائف التوراة العامة أو تقديم بركات كهنوتية في الموقع. ومع ذلك، سمحت السلطات للنساء بالصلاة باستخدام تيفيلين وشالات الصلاة وفقاً لقرار محكمة القدس لعام 2013 الذي ينص على أنه من غير القانوني إعتقالهم أو تغريمهم بسبب هذه الأعمال.

واصلت الشرطة السماح لمجموعة نساء الجدار بالدخول إلى منطقة المرأة في ساحة الحائط الغربي الرئيسية لخدمتها الشهرية. في يونيو / حزيران، وبناءً على طلب من الشرطة ومؤسسة تراث الحائط الغربي التي ترعاها الحكومة، حكم مكتب المدعي العام على نساء الجدار أن يحتفظن بخدمتهن الشهرية في منطقة محصورة في قسم النساء، الذي أقامته الشرطة على جانب من قسم النساء لا يلمس الحائط الغربي. واشتكى ممثلو "نساء الجدار" من عدم بذل الشرطة أو المراقبين من مؤسسة "تراث الحائط الغربي" والتي تدير موقع "الحائط الغربي" أي جهد كان، للتدخل عندما إعترض النساء والرجال الأرثوذكس الحريديم بخدمة الصلاة الشهرية بالصراخ والصفير والهجوم والدفع رداً على ذلك، ذكرت الحكومة أن أعداداً كبيرة من الشرطة الإسرائيلية، والمراقبين ورجال الأمن يحافظون على النظام في المناسبات التي كانت تصلي فيها نساء الجدار. قدمت "نساء الجدار" عريضة إلى المحكمة العليا في مارس 2017 لمطالبة رجال الشرطة والمراقبين بمنع إنقطاع خدماتهم. كانت القضية لا تزال مستمرة حتى نهاية العام.

إستمرت السلطات في السماح باستخدام منصة مؤقتة إلى الجنوب من باب المغاربة والمجاورة للصور الغربي، ولكنها غير مرئية من ساحة الحائط الغربي الرئيسية، للصلاة اليهودية غير الأرثوذكسية (المختلطة بين الجنسين). عيّنت السلطات منصة لأعضاء الحركات المحافظة والإصلاحية لليهودية، بما في ذلك الاحتفالات الدينية مثل البار متسفا والبات متسفا. إستجابةً لقضية المحكمة العليا المستمرة منذ عام 2013 حول مسألة الوصول إلى الصلاة في الحائط الغربي، صرحت الحكومة في يناير بأنها تعتزم تقسيم مكان الصلاة بالمساواة. في يونيو 2017، جمدت الحكومة إتفاقية 2016 مع مجموعات يهودية غير أرثوذكسية والتي تعتبر إعتراضاً رمزياً لحركات اليهودية المحافظة والإصلاحية بالإضافة إلى رفع مستوى المساواة في مكان الصلاة. ذكرت الحركات اليهودية غير الأرثوذكسية أن تعديل مساحة الصلاة وحدها لا يكفي لتطبيق الاتفاق. وفي أغسطس / آب، وافقت لجنة حكومية خاصة على توسيع المنصة من خلال عملية تخطيط سريعة المسار. كانت القضية في المحكمة لا تزال مستمرة حتى نهاية العام.

في 13 مايو، خصصت الحكومة 200 مليون شيقل (53.35 مليون دولار) لوزارة النقل لتخطيط وإنشاء التفريك من المجمع الثقافي في محطة القطر الأولى (مجمع القطر) في القدس إلى باب المغاربة في المدينة القديمة. تضمنت الخطة بناء سقف فوق مقبرة القراون تحت مسار التفريك لحل المخاوف اليهودية الأرثوذكسية حول إستخدام التفريك من قبل رجال يهود

تقرير الحرية الدينية الدولي لعام 2018

وزارة الخارجية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

ينتمون للرهانية كهنوتية (kohanim)، والذين وفقا للشريعة اليهودية ممنوع منعاً باتياً أن يُجسوا من الطقوس الدينية "بالممرور" فوق جثة. إعتراض مجتمع اليهود القراؤون على الخطّة، قائلين بأن بناء سقف فوق المقبرة سيلغي الطقوس الدينية وفقاً لمعتقدات القراؤون، مما يمنع استخدام المقبرة في المستقبل.

كما أدى الجدار الأمني الذي يفصل معظم الضفة الغربية عن إسرائيل إلى تقسيم بعض المجتمعات الفلسطينية في القدس، مما يؤثر على الوصول إلى أماكن العبادة. ذكرت الحكومة الإسرائيلية سابقاً أن الجدار كان فعالاً للغاية في منع الهجمات في إسرائيل.

إنتقدت عدة مجموعات، بما في ذلك الأقليات الدينية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، إقرار قانون الدولة القومية لليهود في يوليو. دعا القانون لتعزيز "الإستيطان اليهودي"، والتي قالت منظمات وقادة غير يهود إنهم يخشون أن يؤدي إلى زيادة التمييز في قضايا الإسكان والأراضي. شجب قادة الدروز القانون بسبب إسقاطه ما أسموه أقلية موالية تخدم في الجيش إلى وضع المواطن من الدرجة الثانية. كما انتقد المعارضون القانون، بما فيهم بطريك اللاتين في القدس لعدم ذكره مبدأ المساواة من أجل منع إلحاق الضرر بحقوق الأقليات غير اليهودية. في حين ذكر المؤيدون أنه كان من الضروري ترسيخ الطابع اليهودي للبلاد في قانون أساسي لموازنة القانون الأساسي لعام 1992 بشأن كرامة الإنسان وحرية، والذي رسخ الطابع الديمقراطي للبلاد بحماية الحقوق الفردية، مشيرين إلى أن المحكمة العليا قد فسرت بالفعل قانون 1992 كقانون يضمن المساواة. وفقاً للتقارير الصحفية، في 4 آب / أغسطس، تظاهر في تل أبيب بمظاهرة قوامها حوالي 90,000 من أفراد الطائفة الدرزية وأنصار اليهود الذين إحتجوا على القانون. بعد أسبوع، ذكرت الصحافة أن 30,000 مواطن عربي من المحتجين وأنصارهم اليهود شاركوا أيضاً في إحتجاج ضد القانون في تل أبيب. أقر القادة السياسيون بضرورة معالجة إنتقادات الطائفة الدرزية. إعتباراً من نهاية العام، كانت هناك دعاوى قضائية متعددة تطعن في قانون الدولة القومية لليهود في المحكمة العليا.

في 5 أيار (مايو)، أعلنت الحكومة أنها بدأت في توظيف النساء كمستشارات قانونية في المحاكم الحاخامية، وذلك بعد تقديم إلتماس إلى المحكمة العليا من منظمة عتيم ومركز راكان لجامعة بار إيلان للنهوض بوضع المرأة. في عام 2017، عينت إدارة المحاكم الحاخامية نائبة مدير عام لأول مرة ولأن الرجال فقط قد يصبحون حاخامات وفقاً للتفسيرات الأرثوذكسية للقانون اليهودي، لم يكن هناك قاضيات في المحاكم الحاخامية، رغم أن بعض النساء تصرفن كمرافعات حاخامات (أي ما يعادل المحامين) منذ عام 1995.

إستمرت وزارة الداخلية في الاعتماد على التقدير المطلق وموافقة الوكالة اليهودية، وهي منظمة شبه حكومية، لتحديد من هو مؤهل للهجرة كيهودي أو سليل يهودي (منحدر من أصل يهودي). وإستمرت الحكومة في رفض الطلبات المقدمة من الأفراد الذين قالت الحكومة إنها أصبحت غير مؤهلة عندما إعتنقوا ديانة أخرى، بما في ذلك أولئك الذين يؤمنون بالمعتقدات المسيحية أو المسيحانية (اليهودية المسيحية).

واصلت مجموعة من الحاخامات الأرثوذكس تشغيل محكمة تحويل خاصة لأطفال العائلات التي لم تعترف بها الدولة أو المحاكم الحاخامية كيهود. في شهر أغسطس، وللمرة الأولى، إعترفت محكمة القدس المركزية بتحول غير أرثوذكسي من خلال المنظمة غير الحكومية غيبور كهلاخا-GIUR k'Halacha. إستمرت الحاخامية الكبرى في عدم الاعتراف بالمتحولين من غير الأرثوذكس إلى اليهودية كيهود، رغم أنهم ظلوا مؤهلين للهجرة بموجب قانون العودة إذا قاموا بإعتناق اليهودية خارج البلاد. وإستمرت الدعوى القضائية للمحكمة العليا لمنح حقوق الهجرة لأولئك الذين إستوفوا إعتناق اليهودية عن طريق الإصلاحيين أو المحافظين داخل البلاد حتى نهاية العام.

في 3 يونيو، قدمت لجنة برئاسة وزير العدل السابق موشيه نسيم توصيات للتشريع المقترح بشأن قانون الإعتناق الجديد (تحويل). عين رئيس الوزراء ننتياهو اللجنة في عام 2017 إستجابةً لإلتماس المحكمة العليا لعام 2005 المقدم من الحركات اليهودية المحافظة والإصلاحية للاعتراف بالتحويلات (إعتناق اليهودية) غير الأرثوذكسية داخل البلاد. لم تحصل التوصيات على دعم سياسي من أي من فصائل الكنيست اليهودية، ولم تتصرف الحكومة بشأنها بحلول نهاية العام. في جلسة إستماع للمحكمة العليا في 17 ديسمبر، طلبت الحكومة تمديداً لمدة ستة أشهر لتقديم خطتها. بحلول نهاية العام، لم تكن المحكمة قد أصدرت قراراً بشأن طلب التمديد.

في 15 كانون الثاني (يناير)، ناقشت لجنة الكنيست المعنية بالهجرة والإستيعاب والشتات الحوادث التي سجلت فيها سلطة السكان والهجرة بشكل غير صحيح كمهاجرين مسيحيين من الاتحاد السوفيتي السابق الذين عرفوا أنفسهم بأنهم يهود. ذكرت صحيفة هآرتس في سبتمبر 2017 أن الحاخامية الكبرى قد قامت بتغيير حالة تسجيل 900 شخص من اليهود إلى غير اليهود أو "في انتظار التوضيح" في عامي 2015 و 2016. قدمت منظمة عتيم إلتماسا إلى المحكمة العليا ضد هذه التغييرات ولا تزال القضية مستمرة حتى نهاية هذا العام.

في أكتوبر / تشرين الأول، تقدم أحد الأفراد بطلب إلى المحكمة المركزية في حيفا لتغيير تسجيله من يهودي "يفتقر إلى الدين/بدون ديانة". قررت المحكمة عقد جلسة في يناير 2019.

قدمت العديد من البلديات طعون قانونية في المحكمة العليا ضد قانون 8 يناير الذي يمنح وزير الداخلية سلطة تقديرية أوسع للموافقة على أو رفض اللوائح الداخلية التي تسمح بالنشاط التجاري في أيام السبت. وجاءت هذه التحديات في أعقاب رفض وزير الداخلية أرييه درعي في الفترة من يونيو إلى أغسطس لخمس لوائح بلدية التي كانت ستسمح بالتجارة في يوم السبت، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. ذكرت المصادر أن بعض المطاعم غير الكوشر التي فتحت في يوم السبت دفعت غرامات متفاوتة وفقاً للقوانين المحلية.

في 19 يوليو، وقعت وزيرة الثقافة والرياضة ميري ريحيف لائحة تشترط التمويل الحكومي للرابطات الرياضية الإسرائيلية، بإستثناء إتحادات كرة القدم، على إستيعابهم لرياضيين ملتزمين بيوم السبت.

أدرجت وزارة الشؤون الداخلية 21 مقبرة مخصصة في إسرائيل والصفة الغربية للأشخاص الذين تعرفهم الحكومة على أنهم "يفتقرون إلى الدين/بدون ديانة"، لكن اثنين منها فقط متاحين للاستخدام لعامة الناس على نطاق واسع بغض النظر عن الإقامة. المقبرة الوحيدة التي تديرها وزارة الشؤون الداخلية في الضفة الغربية كانت متاحة فقط لدفن مواطني إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، تم السماح لـ 13 مقبرة تديرها وزارة الشؤون الداخلية في 10 مواقع زراعية بالقيام بالمدفن المدنية (أي غير تابعة لدين) لهذه المواقع والسكان القريبين. غير أن بعض الأشخاص الذين سعوا لدفن مدني لأحد الأقارب ذكروا أن عدة مقابر مدنية بالقرب من تل أبيب كانت غير صالحة للاستعمال لأنها كانت ممثلة أو مقيدة بالسكان المحليين.

في 29 مايو، نشرت وزارة الشؤون الداخلية دعوة لتقديم مقترحات لتطوير أو توسيع المقابر الخاصة بالمدفن المدنية، عقب تقرير صادر عن مراقب الدولة عام 2016 والذي إنتقد فيه وزارة الشؤون الداخلية لعدم تنفيذها لقانون الدفن المدني وبالتالي منع حق المواطنين في الدفن المدني.

في 19 فبراير، أصدرت الحكومة إقتراحاً للاعتراف بمزيد من الزعماء الدينيين الإثيوبيين اليهود (keisim) وإدماجهم في المجالس الدينية اليهودية. وفقاً لتوصيات نشرت في 7 نوفمبر من قبل لجنة حكومية خاصة، سيسمح للكسيم (زعماء الدين الإثيوبيين اليهود) بأداء بعض المهام الدينية للمجتمع ولكن ليس بالزواج والجنازات، إلا إذا خضع ذلك للتنسيق مع الحاخامية وتطبق بشكل فردي على الحاخامية الكبرى. في 7 أكتوبر / تشرين الأول، وافق مجلس الوزراء على خطة لتسهيل هجرة قرابة 1000 من أهالي الفلاشا (يهود الفلاشا) في إثيوبيا والذين كان أطفالهم بالفعل قد هاجروا إلى إسرائيل.

في عام 2017، فرضت سلطة البث الحكومية للبث السلبي والبث الفضائي على القناة 20، "قناة التراث"، 100،800 شيكل (26،900 دولار) لاستبعاد الحركات الإصلاحية واليهودية المحافظة من برامجها، لأن ترخيصها يصفها كمنصة لجميع التيارات اليهودية. إستأنفت القناة 20 القرار أمام المحكمة العليا. وفي 9 مايو، قضت المحكمة بأن تقوم محكمة إدارية بالبث في الاستئناف. كانت القضية لا تزال جارية في محكمة الشؤون الإدارية في القدس إعتباراً من نهاية العام.

في يونيو / حزيران، وفي أعقاب الطعن أمام المحكمة العليا من قبل جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، أعلنت الحكومة أن حضور عرض تقديمي لتقديم دورة تحويل يهودية أرثوذكسية عاجلة لم يعد إلزامياً لجنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين عرفوا أنفسهم بأنهم يهود ولكن لم يتم الاعتراف بهم بواسطة الحاخامية على أنهم يهود.

ذكرت الحكومة أن جيش الدفاع الإسرائيلي سيرسل بدلاً من ذلك دعوات إلى جنود جيش الدفاع الإسرائيلي للعرض؛ أولئك الذين لا يرغبون في المشاركة يمكن إستثنائهم من ذلك.

في سبتمبر 2017، ألغت المحكمة العليا الترتيب الحالي لإعفاء الرجال الأرثوذكس الحريديم من الخدمة العسكرية، وحددت مهلة عام واحد لإصدار تشريع جديد للحد من عدم المساواة في عبء الخدمة العسكرية بين اليهود المتدينين وغيرهم من اليهود. ذكرت بعض المجتمعات الأرثوذكسية الحريديم أن التجنيد الإجباري يمثل إنتهاكاً للحق في الاستنكاف الضميري على أساس معتقداتهم الدينية. وفي 14 أكتوبر، بعثت وزارة الدفاع برسالة إلى مجتمع اليهود الحريديين ترفض فيها هذه الحجة. بعد طلب من الحكومة لمزيد من الوقت لتمرير مشروع قانون جديد، في 2 ديسمبر، وافقت المحكمة العليا على تأجيل الموعد النهائي إلى 2019.

ما زال لدى المعفيين من الخدمة العسكرية الإلزامية خيار الانضمام إلى الخدمة الوطنية، وهو بديل مدني يعمل فيه المتطوعون لمدة عامين لتعزيز الرعاية الاجتماعية في المدارس أو المستشفيات أو المنظمات غير الحكومية. وفقاً لمسؤولين حكوميين ومنظمات غير حكومية، كان هذا البديل أكثر شيوعاً بين النساء من خلفيات أرثوذكسية يهودية "دينية" أكثر من غيرها من الجماعات المعفاة من التجنيد.

واصلت الحكومة تشغيل وحدة شرطة خاصة للتحقيق في "الجرائم القائمة على الأيديولوجيات" في إسرائيل والضفة الغربية، بما في ذلك هجمات "تدفيع الثمن"، والتي تشير إلى أعمال العنف التي يرتكبها أفراد وجماعات يهودية ضد أفراد وممتلكات غير يهودية الغرض المعلن منها هو "دفع ثمن" الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضد مصالح المهاجرين. إستمرت الحكومة في تصنيف أي جمعية تستخدم عبارة "تدفيع الثمن" على أنها جمعية غير قانونية وتصنف عمليات تدفيع الثمن كجناية أمنية (وليس كجناية إجرامية).

في 29 مارس / آذار، أذارت محكمة الصلح في اللد شخصاً واحداً "بالانتماء إلى منظمة إرهابية" بسبب عملية تدفيع الثمن التي قام بها عام 2015، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

حافظت الحكومة على إتفاق مع كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة بأن أي عضو في الكنيسة "المن يشارك في التبشير من أي نوع" داخل إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وفقاً لموقع مركز جامعة بريغام يونغ في القدس. أفادت بعض المجتمعات المسيحية الأخرى غير المعترف بها أن وزارة الشؤون غير اليهودية التابعة لوزارة الداخلية لم تشجعهم على التبشير أو التجمعات العامة الكبيرة خارج بيوت العبادة الخاصة بهم.

في إبريل / نيسان، رفعت جمعية شهود يهوه دعوى قضائية ضد الحكومة في المحكمة العليا لمعالجة طلب الإعفاء الضريبي من معاملات الأرباح الرأسمالية، والتي قدمتها في عام 2012. وفي عام 2016، وافقت هيئة الضرائب على طلبها وأحالته إلى لجنة المالية بالكنيست، وفقاً لشهود يهوه. قررت المحكمة العليا عقد جلسة في 16 يناير 2019. تقوم المدارس الحكومية العامة التي تتحدث اللغة العبرية بتدريس التاريخ والثقافة اليهودية وبعض النصوص الدينية الأساسية. واصلت العديد من المدارس الدينية الأرثوذكسية المدرجة تحت فئة المدارس "المعترف بها ولكن غير الرسمية" بعدم تقديم مناهج العلوم الإنسانية والرياضيات والعلوم الأساسية. ومع ذلك، شملت الحكومة منهج التعليم الأساسي في المدارس العامة الأرثوذكسية الحريديم. شملت هذه الفئة 43 مدرسة مع 5,652 طالباً في العام الدراسي 2017-2018، بزيادة قدرها 20 بالمائة عن العام السابق، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. واصلت المدارس العامة الناطقة باللغة العربية تدريس الدين في القرآن والكتاب المقدس للطلاب العرب المسلمين والمسيحيين. كما قدمت بعض المدارس اليهودية العربية المختلطة المستقلة دروساً في الدين. على سبيل المثال، المنهج في المدرسة غير الربحية "يدا بيد": أكد مركز التعليم اليهودي العربي، الذي حصل على ثلث تمويله من الحكومة، على القواسم المشتركة في الكتابات المقدسة لليهودية والمسيحية والإسلام.

وفقاً لجمعية "نوعار كهلاخا"، مُنعت عشرات التلميذات اليهود من الالتحاق بالمدارس الأرثوذكسية المتشددة بسبب التمييز على أساس أصلهن الشرقي (أولئك الذين ينحدرون من أصول من شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط) على الرغم من حكم قضائي صدر عام 2009 يحظر الفصل العرقي بين تلميذات شقيقات وأشكناز. إنتقد تقرير صادر عن مراقب الدولة لعام

تقرير الحرية الدينية الدولي لعام 2018

وزارة الخارجية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

2017 وزارة التعليم لفشلها في الاستجابة الفعالة للتمييز في المؤسسات التعليمية، بما في ذلك التمييز ضد الفتيات في المدارس الأرثوذكسية الحريديم. وذكرت الحكومة أن وزارة التعليم لم تتسامح مع أي شكل من أشكال التمييز، وتم استدعاء المدارس التي رفضت قبول الطلاب لأسباب تمييزية إلى جلسات الاستماع، مما أدى في بعض الأحيان إلى تأخير ورفض ميزاتاتها حتى قيام المدارس بحل مشكلة التمييز.

قامت الحكومة بتمويل حوالي 34 في المائة من ميزانية أنظمة المدارس المسيحية في فئة المدارس "المعترف بها ولكن غير رسمية"، والتي تتمتع فيها المدارس باستقلالية توظيف المعلمين، وقبول الطلاب واستخدام ممتلكات المدرسة، وفقًا لمسؤولي الكنيسة. كررت الحكومة عرضها في السنوات السابقة لتمويل المدارس المسيحية بالكامل إذا أصبحت جزءًا من نظام المدارس العامة، لكن الكنائس رفضت هذا الخيار، بإدعاء إنها ستفقد الحكم الذاتي على تلك القرارات. إنقذ قادة الكنيسة التباين في التمويل الحكومي بين نظامهم المدرسي وتلك المرتبطة بالأحزاب السياسية الأرثوذكسية الحريديم المتحدة التوراة اليهودية وشاس، والتي صنفت أيضًا على أنها مدارس "معترف بها ولكن ليست رسمية" ولكنهم بالمقابل حصلوا على تمويل حكومي كامل.

حافظت الحكومة على سياستها المتمثلة في عدم قبول طلبات الاعتراف الرسمي من الجماعات الدينية غير المعترف بها، بما في ذلك الكنائس المسيحية الإنجيلية وشهود يهوه. ذكرت الحكومة أنه لم يحاول أي مجتمع ديني التقدم للحصول على إقرار خلال العام. في إبريل / نيسان، قدم شهود يهوه إستئنافًا إلى المحكمة العليا للمطالبة بالاعتراف الرسمي بكونهم جماعة دينية. وكان من المقرر عقد جلسة في يناير 2019. ذكرت الحكومة أن بعض قادة الأديان غير المعترف بها قد تمت دعوتهم وشاركوا مع قادة الأديان المعترف بها في المناسبات الرسمية أو الاحتفالات.

صرح السبتيون أنهم يواجهون صعوبة في السفر إلى بيوت العبادة في المدن التي لا تتوفر فيها وسائل النقل العام في السبت، بما في ذلك القدس. حصلت بعض الجماعات الدينية غير المعترف بها، بما في ذلك شهود يهوه والسبتيون على إعفاء من ضريبة الممتلكات على دور العبادة الخاصة بهم، على الرغم من أن آخرين، مثل البوذيين والكنيسة العلمية (سينتولوجيا)، لم يحصلوا عليها. وذكرت الحكومة أن السلطات المحلية قامت بجمع الضرائب من الأديان غير المعترف بها وفقًا للقانون. كما ذكرت الحكومة أنها لم تكن على علم بأي حالة حديثة لم يتم فيها منح دار العبادة الدينية في إسرائيل إعفاء من ضريبة الأملاك.

في فبراير / شباط، بدأت بلدية القدس في فرض مجموعة من الضرائب على ممتلكات الكنيسة المستخدمة في أنشطة غير العبادة، مثل مساكن الرهبان وقاعات الرعية، وإصدار غرامات بأثر رجعي ووضع الامتيازات على حسابات مصرفية تخص العديد من الكنائس. وقال رئيس بلدية القدس آنذاك نير بركات إن الكنيسة مدينة بمبلغ 650 مليون شيفل (173.4 مليون دولار) كضرائب غير محصلة على ممتلكات الكنيسة.

في 25 فبراير، أصدر زعماء 14 كنيسة مسيحية في القدس، بما في ذلك الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية والكنيسة الكاثوليكية الرومانية والأرمن الأرثوذكسية، خطابًا مشتركًا يدينون فيه القرار، بعد أن أعلنت بلدية القدس أنها ستبدأ في تحصيل الضرائب المستحقة على الكنيسة من الممتلكات المملوكة وتجميد الحسابات المالية التي تستخدمها الكنائس لعملياتها اليومية. كما أعرب قادة الكنيسة عن قلقهم من طرح مشروع قانون للكنيسة من شأنه أن يسمح للحكومة بمصادرة الأراضي التي تتبعها الكنيسة للمستثمرين من القطاع الخاص، مع تعويض المستثمرين عن الثمن الذي دفعوه مقابل الأرض. في بيانهم المشترك، إتهم قادة الكنيسة الحكومة "بهجوم منظم وغير مسبوق على المسيحيين في الأرض المقدسة". صرح راعي مشروع القانون أن الغرض من مشروع القانون هو حماية الآلاف من السكان الذين يعيشون في مباني مبنية على أراضي الكنيسة والتي اشتراها مطورو القطاع الخاص من الكنيسة. وأفيد أن هؤلاء السكان كانوا يخشون ارتفاع الأسعار أو الإخلاء عند إنتهاء عقود الإيجار.

إحتجاجًا على تحصيل الضرائب وقانون مصادرة الممتلكات، أغلق قادة الكنيسة كنيسة القبر المقدس في القدس في 25 فبراير، وهو أول إغلاق من نوعه منذ عام 1990. تم إعادة فتح الكنيسة في 28 فبراير بعد أن أعلن رئيس الوزراء نتنياهو أن الحكومة ستجمد عملية تحصيل الضرائب وتعليق النظر في مشروع قانون مصادرة الممتلكات وإنشاء مجموعة عمل برئاسة وزير التعاون الإقليمي تساحي هانيجبي لدراسة الموضوعين. في بيان عقب إجتماع الوزير هانيجبي مع مجموعة العمل في 23 أكتوبر، ذكرت وزارة الشؤون الخارجية أن الحكومة "لا تعتزم مصادرة أراضي الكنيسة أو التسبب في أي أضرار إقتصادية

للكنائس". وعندما علم زعماء الكنيسة أن مشروع القانون سيُعرض على الكنيست في 11 نوفمبر، ضغطوا على الحكومة، والتي جمدت مرة أخرى النقاش حول مشروع القانون. عبر قادة الكنيسة مرة أخرى عن غضبهم عندما كان من المقرر قراءة مشروع القانون في الكنيست في 24 ديسمبر، عشية عيد الميلاد. لم يتقدم مشروع القانون أكثر من ذلك قبل أن تصوت الكنيست على حل نفسها في 26 ديسمبر.

أبلغ القادة المسيحيون عن صعوبة معينة في الحصول على تأشيرات لرجال الدين للخدمة في البلاد، باستثناء رجال الدين المسيحيين من الدول العربية، الذين أبلغ بعضهم عن تأخيرات طويلة ورفض دوري لطلبات الحصول على تأشيرة الدخول. ذكرت الحكومة أن رجال الدين المسيحيين من الدول العربية يخضعون لنفس قوانين الدخول والإجراءات الأمنية المماثلة التي يخضع لها رجال الدين من أجزاء أخرى من العالم. كما ذكرت الحكومة أن هناك بعض "التأخير الذي لا مفر منه" في حالات المتقدمين من دول ليس لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. لاحظ مسؤولو الكنيسة أن تأشيرة رجال الدين لم تسمح لحاملها بالحصول على المزايا الاجتماعية الأساسية مثل التأمين ضد العجز أو التأمين الصحي الوطني، حتى بالنسبة لأولئك الذين خدموا في البلاد لأكثر من 30 عامًا.

واصلت الحكومة الموافقة على "التأخير" السنوي للتجنيد في الخدمة العسكرية ليهود الفريدين عند تقديم الوثائق المتعلقة بإثباتهم المستمر إلى مجتمعهم الديني، على الرغم من عدم الاعتراف بحقهم في الاستئناف الضميري. بما أن أعضاء المجتمع لم يكونوا معفيين من الخدمة العسكرية، لم يتمكنوا من المشاركة في برنامج الخدمة المدنية الوطنية كخدمة بديلة.

في 28 يونيو، رفضت المحكمة العليا إلتماسًا من منظمة يش غفول-Yesh Gvu- تطالب فيها الحكومة بإعطاء وزن مماثل لطلبات الإعفاء العسكري بناءً على الاستئناف الضميري كما هو الحال بالنسبة لطلبات القائمة على المعتقدات الدينية. قضت المحكمة بأن نوعي الإعفاءات يستندان إلى أجزاء مختلفة من قانون خدمة الأمن؛ كان إعفاء النساء اليهوديات الأرثوذكسيات بناءً على معتقداتهن الدينية حقًا، بينما كان إعفاء المستنكفين ضميريًا وفقًا لتقدير وزير الدفاع.

استمرت وزارة الداخلية في تدريب الموظفين الدروز والموظفين من رجال الدين المسلمين في الدولة على كيفية العمل مع الوزارات الحكومية. قامت وزارة الداخلية بتعيين وتمويل ما يقرب من نصف رجال الدين الدروز والمسلمين في البلاد. قال الزعماء المسلمون مرة أخرى إن وزارة الداخلية تراقب وتستدعي بشكل روتيني "للمحادثات" مع أولئك الذين تشتهب الوزارة في معارضتهم لسياسات الحكومة. وفقًا للحكومة، لم تراقب الحكومة رجال الدين، لكن "من المتوقع ألا يحرص الموظفون الحكوميون من جميع الأديان على الدولة بصفته الرسمية". وذكرت الحكومة أن رجال الدين الدروز والمسلمين المتنبئين كانوا موظفين غير دوليين إما بسبب تفضيل المجتمع المحلي أو نقص في ميزانية وزارة الداخلية. صرح القادة المسلمون بأن قضاة المحاكم الشرعية، الذين كانوا موظفين بوزارة العدل، هم الممثلون الدينيون المفضلون لديهم. لا توجد كليات دينية إسلامية في البلاد، حيث يسافر طلاب الإسلام إلى أماكن أخرى، وخاصة الأردن أو الضفة الغربية، للدراسة هناك. في حين ذكرت الحكومة أن هناك "كليات دينية إسلامية" في أم الفحم وبقية الغربية وكفر برا. ورفض الزعماء المسلمون هذا التأكيد، قائلين إن المعاهد في أم الفحم وكفر برا، والتي تديرها منظمة غير حكومية وتدرس بعض الدراسات الإسلامية، لم يعترف بها المجلس الإسرائيلي للتعليم العالي كمؤسسات تعليمية. وقال الزعماء المسلمون أيضًا إن كلية القاسمي في بقية الغربية هي كلية للمعلمين تضم برنامجًا لتدريس الإسلام في المدارس. وذكر القادة أن أيًا من هذه المعاهد لم يكن كلية إسلامية دينية.

وفقًا للمنظمة الغير حكومية منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية، تملك 115 من المجتمعات اليهودية البالغ عددها 126 في النقب لجان قبول لفحص السكان الجدد حيث تقوم باستثناء السكان غير اليهود بشكل فعال. بعد اعتراضات من عدة منظمات غير حكومية، ألغت السلطات خططًا لتجمعات يهودية جديدة تسمى دايا وإشيل هاناسي ونيف غوريون لتحل محل القرى البدوية القائمة. أوصى المجلس الوطني للتخطيط والبناء الحكومة في شهر أغسطس بالتقدم في إنشاء مدينة تسمى عير عوفوت، والتي كانت ستضم منطقة لنحو 50 بديًا إسرائيليًا للبقاء في مواقعهم الحالية.

في 11 أبريل، قام سكان البدو في قرية أم الحيران بتوقيع إتفاقية مع وزارة الزراعة والتطوير القروي لتنمية وإستيطان البدو في النقب من أجل هدم مبانيهم والانتقال إلى أراضي خالية في بلدة الحورة البدوية، جاء هذا القرار بعد سنوات من المعارك

تقرير الحرية الدينية الدولي لعام 2018

وزارة الخارجية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

القانونية والمفاوضات، إستعداداً لاستبدال أم الحيران ببلدة يهودية تسمى حيران. العائلات اليهودية التي ترعاها حركة أور (وهي منظمة مكرسة لتوسيع إستيطان السكان اليهود في منطقة النقب)، والذين خططوا للانتقال إلى حيران، بقوا في الغابة خارج أم الحيران، والذين يعيشون في منازل متنقلة تبرع بها الصندوق الوطني اليهودي، في إنتظار أن تصبح أرض القرية متاحة لهم. ظلت بعض المساجد والمقابر السابقة مغلقة ولا يمكن الوصول ، بما في ذلك للمسلمين. بقيت هذه المواقع تابعة لاقواق ما قبل الدولة (يجب عدم الخلط بينها وبين الوقف الذي يديره الأردنيون في الحرم الشريف) الى ان تم مصادرتها على يد الدولة بعد حرب الاستقلال عام 1948. إستمر استخدام المساجد السابقة الأخرى لأغراض علمانية. في 5 كانون الأول (ديسمبر)، بعد معركة قانونية إستمرت لعقود بين مجتمع يافا الإسلامي ومقاول عقاري، وافقت الحكومة على طلب من بلدية تل أبيب للاعتراف بمقبرة تاسو في يافا كمقبرة إسلامية. تضمن هذا القرار منح المجتمع الإسلامي السلطة لإدارة المقبرة لكنه لم ينقل ملكيتها. رحب المجلس الإسلامي في يافا بالقرار علنا ووصفه بأنه "قرار عادل ينتظر صدوره منذ أكثر من 70 عامًا". في نوفمبر / تشرين الثاني، جمع عضو الكنيست أيمن عودة (160,000 شيكل (42,700 دولار) لمساعدة مجتمع حيفا المسلم على إعادة شراء قسم من مسجد الاستقلال في حيفا كان قد تم بيعه من قبل الأمناء المعينين من قبل الحكومة.

لم يبلغ قادة المجتمعات المسلمة عن أي صعوبات في الحصول على موافقة البلدية على بناء المساجد في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، لكنهم واجهوا في بعض الأحيان صعوبة في المناطق ذات الأغلبية اليهودية. على سبيل المثال، واصل السكان المسلمون في بئر السبع، الذين يبلغ عددهم حوالي 10000، السفر إلى البلدات البدوية المجاورة للصلاة لأنهم لم يتمكنوا من إستخدام مسجد بئر السبع العثماني، الذي حولته الحكومة سابقاً إلى متحف للثقافة الإسلامية، في حين ترفض الحكومة بناء مسجد آخر.

في 30 يوليو، أمرت وزارة النقل بمصادرة الأراضي المخصصة سابقاً للكنيس اليهودي للقراؤون في الرملة لغرض بناء تقاطع طرق للطريق السريع. قال القراؤون إن فقدان الأرض وتقاطع الطرق الجديد من شأنه أن يعطل نشاطهم الديني والمجتمعي. في 11 ديسمبر، رفضت المحكمة العليا إستئنافهم لأسباب إجرائية، قائلة إنه ينبغي تقديم القضية إلى محكمة مركزية. وأبلغت الحكومة في وقت لاحق أن الحكومة والمجتمع توصلوا إلى إتفاق من شأنه أن يقلل من مساحة الأراضي المصادرة ويحسن إستخدام الأرض لتلبية إحتياجات الكنيست.

إستمر الجيش الإسرائيلي في تشغيل القساوسة اليهود الأرثوذكس فقط؛ إستخدمت الحكومة رجال دين مدنيين من غير اليهود ككهنة في المدافن العسكرية عند توفي جندي غير يهودي أثناء الخدمة. واصلت وزارة الداخلية بتشغيل الأئمة لإجراء الجنائز العسكرية وفقاً للعادات الإسلامية. وفي عام 2017، أصدر الجيش الإسرائيلي لوائح جديدة تسمح بالجنائز العسكرية العلمانية.

في بعض الأحياء الأرثوذكسية الحريديم، نشرت المنظمات الخاصة "لافتات تواضع" تطالب النساء بإخفاء أنفسهن عن العامة لتجنب تشتيت الرجال المتدينين. فشلت بلدية بيت شيمش المحلية في الامتثال لأوامر المحكمة في الفترة من 2015 و 2016 لإزالة اللافتات، مما دفع محكمة الصلح في القدس للحكم في عام 2017 بأنه قد تواجه البلدية غرامة قدرها 10000 شيكل (2700 دولار) يومياً إذا بقيت اللافتات منشورة ومغلقة. في ديسمبر 2017، قامت البلدية بإنزال ست من اللافتات الثمانية، لكنها لم تقم بإزالة آخر لافتتين / بسبب الاحتجاج. وضع السكان المحليون لافتات جديدة لتحل محل تلك التي قامت البلدية بإزالتها. وفي 18 فبراير، أمرت المحكمة العليا البلدية بتركيب كاميرات أمنية وإتخاذ إجراءات ضد الذين يعلقون اللافتات والمناشير. حتى شهر سبتمبر لم تقم الشرطة بأي إعتقالات. ولم تقم البلدية بتركيب كاميرات حتى نوفمبر، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. كانت القضية لا تزال مستمرة في المحكمة حتى ديسمبر.

في بعض الأحياء الأرثوذكسية المتشددة، دمر المخربون مراراً لوحات الإعلانات التي تظهر صوراً للنساء، بما في ذلك الإعلانات التجارية وحملات التوعية العامة والإعلانات السياسية. وفي يوليو / تموز، ألقى الشرطة القبض على ستة من الرجال الأرثوذكس الحريديمين بتهمة تخريب لافتات الحملة الانتخابية لمرشحة لرئاسة بلدية القدس، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

رداً على عريضة المنتدى العلماني للمنظمات غير الحكومية ضد حظر جلب الخبز المخمر والأطعمة المماثلة إلى المستشفيات العامة خلال الفصح، أخبرت الحكومة المحكمة العليا في يوليو / تموز أنها ستوسع دور حراس أمن المستشفيات في الفصح

ليشمل التحقق من ممتلكات الزائرين للبحث عن هذه الأطعمة. كانت القضية لا تزال مستمرة حتى نهاية العام.

إستمرت الحكومة في تطبيق قانون الجنسية والدخول لعام 2003، والذي يمنع الإيرانيين غير اليهود والعراقيين والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين من الضفة الغربية أو غزة، بمن فيهم أزواج السكان أو المواطنين الإسرائيليين، من الحصول على وضع الإقامة إلا إذا إتخذت وزارة الداخلية قرارًا خاصًا، عادةً لأسباب إنسانية. صرحت الحكومة بأنها مددت القانون سنويًا بسبب تقارير حكومية تفيد بأن لم شمل الأسرة الفلسطينية يسمح بدخول عدد غير متناسب من الأشخاص الذين تورطوا لاحقًا في أعمال إرهابية. أكدت المنظمة الغير حكومية هموكيد أن إحصاءات مستندات الحكومة التي تم الحصول عليها من خلال قانون حرية المعلومات تتعارض مع مزاعم الإرهاب هذه، وأن رفض الإقامة لفلسطينيين من الضفة الغربية أو غزة لأغراض لم شمل الأسرة أدى إلى حالات انفصال عائلي.

بحسب منظمة هموكيد، كان هناك قرابة الـ 10,000 فلسطيني يعيشون في إسرائيل، بما في ذلك القدس، على تصاريح إقامة مؤقتة بسبب قانون الجنسية والدخول، مع عدم وجود ضمان قانوني يمكنهم بالاستمرار في العيش مع أسرهم. وكانت هناك أيضا حالات لأزواج فلسطينيين من المقيمين الذين يعيشون في القدس الشرقية دون وضع قانوني. إنتقل بعض السكان الفلسطينيين إلى أحياء القدس خارج الجدار الأمني للعيش مع زوجهم/ زوجاتهم وأطفالهم غير المقيمين مع الحفاظ على الإقامة في القدس. وفقًا للقادة الدينيين المسيحيين، ظل هذا الوضع يمثل مشكلة حادة بشكل خاص للمسيحيين بسبب قلة عدد سكانهم والميل المترتب على الزواج من المسيحيين الأجانب (المسيحيون الذين لا يحملون الجنسية أو الإقامة). أعرب الزعماء الدينيون المسيحيون عن قلقهم من أن هذا هو عنصر هام في إستمرار تراجع السكان المسيحيين، بما في ذلك في القدس، مما يؤثر سلبًا على إستمرارية مجتمعاتهم على المدى الطويل. وشملت العوامل الأخرى عدم الاستقرار السياسي؛ عدم القدرة على الحصول على تصاريح إقامة للأزواج بسبب قانون الجنسية والدخول لعام 2003؛ محدودية قدرة المجتمعات المسيحية في منطقة القدس على التوسع بسبب قيود البناء؛ الصعوبات التي يواجهها رجال الدين المسيحيون في الحصول على التأشيرات وتصاريح الإقامة الإسرائيلية؛ فقدان الثقة في عملية السلام؛ والمصاعب الاقتصادية الناشئة عن إنشاء الجدار الأمني الفاصل وفرض قيود على السفر. ذكرت الحكومة أن هذه الصعوبات تنبع من "الواقع السياسي والأمني المعقد" وليس من أي قيود على المجتمع المسيحي.

في حين أن القانون لا يخول مكتب سلطة الأراضي الإسرائيلية، والتي تدير 93 في المائة من البلاد في المجال العام، بتأجير الأراضي للأجانب، في حين أنه في الواقع، سُمح للأجانب بالتأجير إذا تمكنوا من إثبات يهوديتهم بموجب قانون العودة. يعود تطبيق القيود التي يفرضها مكتب سلطة الأراضي الإسرائيلية تاريخيا الى الحد من قدرة المسلمين والمسيحيين المقيمين في القدس ممن ليسوا مواطنين على شراء العقارات المبنية على أراضي الدولة، بما في ذلك في أجزاء من القدس. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، حصل عدد متزايد من السكان الفلسطينيين في القدس على ممتلكات مبنية على أراضي يملكها مكتب سلطة الأراضي الإسرائيلية.

أفاد شهود يهوه بأن الحكومة تعاملت بشكل إيجابي خلال العام مع قضيتي تأشيرات طال أمدهما تتعلق بأجانب متزوجين من مواطنين.

وأبلغت المنظمات غير الحكومية عن حوادث إنتهكت فيها السلطات حرية ممارسة الدين، لا سيما في نظام التعليم العام العلماني والجيش. على سبيل المثال، إنتقد المنتدى العلماني "منهج الثقافة اليهودية الإسرائيلية" لوزارة التعليم للطلاب في الصف الأول حتى التاسع، مشيرًا إلى أنه "تلقي ديني للأطفال الصغار". كما عارض المنتدى العلماني الديني البرامج في تلك المدارس من قبل المنظمات الدينية الخاصة، مثل العروض التقديمية حول عيد الفصح في مارس من قبل حركة حباد اليهودية الأرثوذكسية الحريدية. أنكرت الحكومة تعرض الطلاب للتلقين الديني أو الإكراه، قائلة إن مناهج المدارس العامة العلمانية شملت دروسًا "حول ثقافة الشعب اليهودي"، بما في ذلك عناصر من الديانة والتقاليد اليهودية، مثل التقويم والأعياد اليهودية.

في بعض الحالات، لم يسمح جيش الدفاع الإسرائيلي للجنود بالطهي أو تسخين المياه للاستحمام في أيام السبت، وفقًا لتقارير وسائل الإعلام. ذكرت الحكومة أنه من المتوقع أن يحترم الجنود يوم السبت والكشروت في مطابخ جيش الدفاع الإسرائيلي "من أجل استيعاب الجنود والمتطوعين المتدينين". وقالت الحكومة إنها ليست على علم بالقيود المفروضة على تسخين المياه

للإستحمام في مراكز وقواعد الجيش.

أشارت منظمات حقوق المرأة إلى وجود اتجاه متزايد للفصل بين الجنسين يعكس زيادة دمج المراقبة اليهودية الدينية في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك في جيش الدفاع الإسرائيلي، كإقامة لزيادة تجنيد المشاركين الذين يتبعون تفسيرات صارمة للقانون اليهودي تحظر الاختلاط بين الجنسين. على سبيل المثال، طلب قادة جيش الدفاع الإسرائيلي أحياناً من الجنود الإناث العاملات في مناصب قيادية أو مدرسية السماح لزميل لها بالقيام بواجباتها بدلاً منها عندما كان هناك إعتراض من الجنود المتدينون، وفقاً لشبكة نساء إسرائيل. ردًا على هذا الادعاء والادعاءات المماثلة في التقارير الإعلامية، قال رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي اللواء ألموز إن هذه الممارسات "تنتهك أوامر الجيش وسياسته، وتلحق الأضرار الغير ضرورية بالمجموعات الكبيرة العاملة في الجيش، ولا تتسق مع مسؤولية قادة جيش الدفاع الإسرائيلي". وفقاً للعديد من المراقبين، كان الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة نحو زيادة إشراك النساء في جيش الدفاع الإسرائيلي، يشمل الأدوار القتالية ومناصب القيادة العليا.

استمرت المنظمات غير الحكومية التي تراقب الممارسات الأثرية في القدس في الإعلان بأن دائرة الآثار الإسرائيلية تشدد على الاكتشافات الأثرية التي تدعم الادعاءات اليهودية بينما تقلل من الاكتشافات الأثرية الهامة تاريخياً للأديان الأخرى. في عام 2017، أيدت المحكمة العليا إعلان وزارة الشؤون الدينية بأن أنفاق حائط البراق كانت موقعاً يهودياً خالصاً، لكنها قضت بضرورة أن تضمن وزارة الشؤون الدينية ومؤسسة ثراث الحائط الغربي أهمية تلك الأجزاء من الأنفاق للمسلمين والمسيحيين - بما في ذلك الحفريات التي أجريت على كنيسة مسيحية، ومدرسة إسلامية، ومباني تعود للعصر المملوكي - كانت تدار بشكل صحيح لحماية الآثار ولضمان وصول أعضاء الديانات الأخرى. ذكرت الحكومة أن دائرة الآثار الإسرائيلية أجرت تقييمات محايدة لجميع الاكتشافات الأثرية المكتشفة وبموجب القانون، يجب على دائرة الآثار الإسرائيلية توثيق جميع النتائج التي تم الحصول عليها من الحفريات وحفظها ونشرها. وأضافت بأن الباحثين في دائرة الآثار الإسرائيلية "كثفوا أبحاثهم إلى حد كبير من الفترات "غير اليهودية" في تاريخ أرض إسرائيل، [بما في ذلك] عصور ما قبل التاريخ، العصر البرونزي المبكر، العصر البيزنطي، العصر الإسلامي، العصر المملوكي والفترة العثمانية."

إنعقد المجلس بين الأديان يوم 8 مايو وناقش دمج المسلمين البدو في الاقتصاد الإسرائيلي والتعليم العالي، وفقاً للحكومة.

القسم الثالث. وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

نظراً لأن الهويات الدينية والوطنية كانت مرتبطة في كثير من الأحيان إرتباطاً وثيقاً، كان من الصعب في كثير من الأحيان تصنيف العديد من الحوادث على أنها تستند فقط إلى الهوية الدينية.

وفقاً للمنظمات التبشيرية، ظلت المواقف المجتمعية تجاه الأنشطة التبشيرية وإعتناق الديانات الأخرى سلبية. إستمر بعض اليهود في معارضة النشاط التبشيري الموجه ضد اليهود، قائلين إنه يرقى إلى مستوى المضايقات الدينية، وتعاملوا بعدائية تجاه اليهود الذين إعتنقوا المسيحية، مثل اليهود المسيحيين. على سبيل المثال، أظهرت لقطات الكاميرا الأمنية رجالاً متدينين أرثوذكسيين يقومون بتخريب بيت العبادة اليهودي في بيت هاليل لليهود المسيحيين في أشدود في سبتمبر / أيلول، وإشتكى أفراد من جماعة اليهود المسيحيين في أشدود من الملاحقة، والإيذاء اللفظي، ومضايقات من منظمات معارضة لهم.

ذكر شهود يهوه أنه في 17 فبراير، قام رجل برش الفلفل الحارق على إثنين من شهود يهوه الذين طرقتوا باب منزله في أشدود. أغلقت الشرطة القضية على أساس أن المشتبه به غير معروف، على الرغم من أن الضحايا زودوا الشرطة بعنوان المنزل الذي وقع فيه الهجوم. قال شهود يهوه إن أحد المرسلين التلفزيونيين أجرى "مقابلة كمين" في 14 يونيو أمام عرض أدبي لشهود يهوه في تل أبيب، حيث قام بإختيار أحد أعضاء جماعة ياد لأحيم، والتي هي جماعة يهودية تعارض إعتناق اليهود للديانات أخرى، للتعليق على شهود يهوه. وفقاً لشهود يهوه، أدلى ناشط ياد لأحيم بالعديد من التصريحات التمييزية والمهينة بشأنهم.

وواصلت منظمة لاهافا، والتي وصفتها الصحافة بأنها جماعة يهودية يمينية متطرفة تعارض العلاقات الرومانسية بين اليهود وغير اليهود، بالاعتداء على الرجال العرب الذين إعتبروا أنهم يرافقون النساء اليهوديات، وفقاً لمركز العمل الديني الإسرائيلي. بعد تقديم إلتماس من مركز العمل الديني الإسرائيلي للمحكمة العليا في عام 2017 للمطالبة بتوجيه الاتهام إلى زعيم مظمة لاهافا بن تسيون غوبشتاين في سلسلة من الجرائم، عقد المدعي العام في القدس جلسة استماع قبل توجيه الاتهام إلى غوبشتاين في 8 مارس بتهمة التحريض على العنف والعنصرية والإرهاب، وعرقلة العدالة. في 14 مارس، سحب مركز العمل الديني الإسرائيلي إلتماسه بعد أن أعلنت الحكومة للمحكمة أنها ستقرر ما إذا كانت ستوجه الاتهام إلى غوبشتاين. وفي أغسطس / آب، كتب مركز العمل الديني الإسرائيلي خطاباً إلى المدعي العام يطلب فيه قراراً بشأن موضوع الإتهام. لم يقدم المدعون العامون لائحة إتهام حتى نهاية العام.

في أبريل / نيسان، وجهت السلطات الاتهام إلى سبعة إسرائيليين يهوديين بتهمة الإرهاب باستهدافهم لمواطنين إسرائيليين عرب (مسلمين أو مسيحيين) في سلسلة من الهجمات بدأت في عام 2016، بما في ذلك الطعن في بئر السبع، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. وفقاً للائحة الاتهام، اعتدى المتهمون في مناسبات عديدة على رجال إعتقدوا بأنهم عرب لردعهم عن مواعدة نساء يهوديات. في صفقة إقرار، أصدرت محكمة بئر السبع المركزية حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات ونصف على راز عميتسور، "العضو المركزي والقائد للجماعة التي ارتكبت هذه الهجمات بدافع عنصري"، وفقاً للمدعين العامين. وحكمت المحكمة على أربعة أعضاء آخرين في المجموعة بالقيام بالخدمة المجتمعية، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

إستمر ورود تقارير عن أن اليهود الأرثوذكس الحريديم في المناطق العامة في الأحياء الأرثوذكسية يقومون بالمضايقة، مع الإساءة اللفظية أو البصق أو إلقاء الحجارة على الأفراد الذين لا يتوافقون مع التقاليد اليهودية الأرثوذكسية، مثل عدم إرتداء ملابس متواضعة أو القيادة في أيام السبت. على سبيل المثال، في 15 يوليو / تموز، أظهر شريط فيديو تم نشره على نطاق واسع مجموعة من الرجال الأرثوذكس الحريديم في بيت شيمش يطاردون ويصرخون على فتاة لارتدائها الملابس بطريقة تبدو لهم غير محتشمة. كما إستمر ورود أنباء عن قيام رجال متشددين بالبصق على أفراد يرتدون ملابس رجال الدين المسيحيين، وفقاً لأقوال لقادة الكنيسة. في القدس، كثيراً ما وقعت هذه الحوادث في المدينة القديمة والقرب من الموقع المقدس المشترك عليه صهيون (موقع العشاء الأخير والعنصرة) / قبر ديفيد خارج الجدار الجنوبي الشرقي من المدينة القديمة.

أفاد نشطاء مسلمون أن النساء اللواتي يرتدين الحجاب تعرضن في بعض الأحيان للتحرش من قبل غير المسلمين في الحافلات العامة في تل أبيب-يافا.

إستمر التوتر بين المجتمع الأرثوذكسي الحريديم والمواطنين الآخرين، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، والإسكان والنقل العام والمشاركة في القوى العاملة. في 22 مارس / آذار، في مظاهرة قامت بها مجموعة هابيلج هايروشالمي-فصيل القدس الحريديم الأرثوذكسية ضد إعتقال هارب عسكري، حيث إندلعت إشتباكات بين المتظاهرين والشرطة. وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، ألقى المتظاهرون الحجارة وغيرها من الأشياء على الشرطة، وإستخدموا الغاز المسيل للدموع ضد ضباط الشرطة وقاموا بتخريب وتدمير السيارات. قامت الشرطة بتفريق المتظاهرين "بماء الظربان" (سائل غير مميت ذات رائحة كريهة تستخدمه الحكومة للسيطرة على الحشود وتفريق المظاهرات) وإعتقلت أكثر من 30 متظاهراً. وفي حادث منفصل في 4 أبريل، استخدمت الشرطة القنابل الصاعقة ضد المتظاهرين الأرثوذكس الحريديم الذين ألقوا الأغراض على السيارات، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

في يونيو / حزيران، نشرت منظمة ياد لأحيم مقاطع فيديو لنشطاءهم إثناء قيامهم بمضايقة المصلين المزعومين. زعمت المنظمة أيضاً أنها "أنقذت" أفراداً من الطائفة اليهودية المسيحية وما زالت تستمر في تقديم المساعدة للنساء اليهود وأطفالهن "للهرب" من التعايش مع الرجال العرب، وأحياناً من خلال "إطلاق لعمليات إنقاذ شبيهة لأعمال الجيش من القرى العربية المعادية"، وفقاً لموقع ياد لأحيم. ذكرت وسائل الإعلام في أكتوبر، في سياق الانتخابات البلدية، أن فرع الرملة من حزب البيت اليهودي نشر لوحات إعلانية تحذر من الزواج بين اليهود والمسلمين. أفادت الأنباء أن حزب البيت اليهودي القومي نفى هذا اللوحات الإعلانية. كان حفل زفاف مذيعة الأخبار المسلمة لوسي أهريش في تشرين الأول (أكتوبر) والممثل اليهودي تزاخي هاليفي ملفوفا بالانتقادات من السياسيين اليهود الذين عارضوا الزواج بين اليهود وغير اليهود.

قام مجهولون مشتبه بهم بتخريب كنيس محافظ في نتانيا في ثلاث حوادث في مايو. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، قام شخص مجهول الهوية برسم رموز النازية على كنيس ميكداش موشيه في بيتح تكفا في 13 أغسطس، ووضع المخربون رأس خنزير عند مدخل كنيس سوكت شاوول في رمات هشارون في 9 نوفمبر.

أكثر جرائم "تدفيع الثمن" شيوعاً، وفقاً للشرطة، هي الهجمات على المركبات وتشويه الممتلكات، وإلحاق الأذى بالمواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية والاعتداء والأضرار بالأراضي الزراعية. على سبيل المثال، ووفقاً للبطريركية اللاتينية في القدس، فقد قام المخربون في أكتوبر بتدمير المقابر وتحطيم الصليبان في مقبرة دير ساليسيان في بيت جمال بالقرب من بيت شيمش، وهو الهجوم الثالث على الدير منذ ثلاث سنوات. إنتقد بيان صادر في 18 أكتوبر من البطريركية اللاتينية السلطات الإسرائيلية لفشلها في القبض على الجناة في أي من الحالات السابقة. في نفس اليوم، أدانت وزارة الشؤون الخارجية تدنيس المقبرة. كما عرضت وزارة الداخلية أن تدفع ثمن إصلاح علامات المقبرة وأضرار الشواهد.

في 25 إبريل / نيسان، أحرق المخربون سيارتين وقاموا برش رسومات معادية للعرب في قرية إكسال في الجزء الشمالي من البلاد في هجوم يشتبه بأنه عملية "تدفيع ثمن". لم تعقل الشرطة أي مشتبه بهم حتى أكتوبر. في 26 تشرين الأول (أكتوبر)، قام مخربون بتقرب الإطارات ورش كلمة "ثأر" و "تدفيع الثمن" باللغة العبرية على 20 سيارة في بلدة يافة الناصرة وفقاً لتقارير وسائل الإعلام. بالمقابل إستمرت منظمة تاج مثير غير الحكومية في تنظيم زيارات إلى المناطق التي وقعت فيها هجمات "تدفيع الثمن" كما قامت برعاية أنشطة لتعزيز التسامح رداً على هذه الهجمات.

على الرغم من أن الحاخامات الكبرى والحاخامات في العديد من الطوائف واصلوا تثبيط الزيارات اليهودية إلى موقع الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف بسبب المخاوف المتعلقة بالمعتقدات الدينية اليهودية، إلا أن بعض الحاخامات الأرثوذكس إستمروا في القول إن دخول الموقع مسموح به. صرحت أعداد متزايدة من الجالية الصهيونية التي تعرف نفسها بأنها "دينية قومية" بأنهم وجدوا معنى وأهمية في وضع قدمهم في هذا الموقع. كما إستمرت مجموعات مثل مؤمني جبل الهيكل ومؤسسة الهيكل في الدعوة إلى زيادة وصول اليهود والصلاة هناك، بالإضافة إلى بناء معبد يهودي ثالث على الموقع. في بعض الحالات، تصرفت الشرطة الإسرائيلية لمنع الأفراد من الصلاة والقيام بإبغادهم، لكن في حالات أخرى تم الإبلاغ عنها على وسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية، بدأ أن الشرطة لم تلاحظ هذه الأفعال ولم تقم بالرد عليها. قامت بعض الجماعات اليهودية التي ترافقها الشرطة الإسرائيلية بأعمال دينية مثل الصلوات وطقوس الزفاف والسجود. وفقاً لمجموعات نشطاء الوقف وجبل الهيكل، إزدادت زيارات الناشطين المرتبطين بحركة جبل الهيكل خلال العام لتصل إلى مستويات قياسية، حيث تم تسجيل دخول 1,451 زائر في "يوم القدس" في شهر مايو، وهو يوم وطني لإحياء مشترك لذكرى تأسيس إسرائيل وتوحيد القدس في حرب عام 1967. وفقاً لجماعات الناشطين في جبل الهيكل والأوقاف، خلال عطلة عيد العريش-سوكوت اليهودية التي إستمرت أسبوعاً، قام النشطاء بـ 3,009 زيارة، زيادة أكثر بـ 25 بالمائة عن العام 2017.

إستمر الأفراد المنتسبون إلى الحركة الإسلامية الشمالية، والتي أعلنت الحكومة أنها غير شرعية في عام 2015، في الحديث عن الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف بوصفهم إياه بأنه "تحت الهجوم" من قبل السلطات الإسرائيلية والعدد المتزايد من الزوار اليهود. وإستمرت بعض الجماعات اليهودية الصغيرة في المطالبة بتدمير قبة الصخرة والمسجد الأقصى لتمكين بناء معبد يهودي ثالث.

في أكتوبر / تشرين الأول، عقب تقارير صحفية، قام اليهود بشراء ممتلكات في الحي المسلم بالقدس، والذي يملكه أديب جودة الحسيني، ممثل عائلة مسلمة عُهد إليه تاريخياً بصون مفتاح كنيسة القبر المقدس. عقب ذلك قام أفراد من المجتمع الفلسطيني بدعوة الحسيني للتخلي عن مفاتيح الكنيسة. وفقاً لصحيفة هارتس، في نوفمبر / تشرين الثاني، رفضت كل مقبرة في القدس الشرقية دفن ضحية حادث سيارة لأن إسمه يرتبط ببيع منزل لليهود.

أفادت المنظمات غير الحكومية أن بعض القاصرين من ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين جنسياً الذين كشفوا عن ميولهم الجنسية في المجتمعات الدينية واجهوا الطرد من منازلهم ووصمهم على يد الحاخامات على أنهم يعانون من مرض عقلي، مما دفع بعضهم إلى محاولة الانتحار. وأشارت منظمات غير حكومية أخرى إلى تزايد أعداد الحاخامات والمربين وقادة المجتمع في المجتمعات اليهودية الأرثوذكسية والتي تتبنى توجه أكثر شمولاً للقاصرين من المثليين.

في 6 فبراير، أعلنت منظمة تسوهار، وهي شبكة من الحاخامات الأرثوذكس الصهيونيين، أنها ستفتح سلطة اعتماد غير حكومية للشركات التي تلتزم بقوانين النظام الغذائي اليهودي. جاء قرار منظمة تسوهار في أعقاب قرار المحكمة العليا الصادر في سبتمبر عام 2017 والذي يسمح لشركة ما بتقديم "عرض حقيقي فيما يتعلق بالمعايير التي تراعيها وطريقة الإشراف على مراعاتها"، ولكن دون استخدام كلمة "كشروت"، والتي أكدت المحكمة أن الحاخامية الكبرى هي الوحيدة التي السلطة في تحديد ذلك.

في يونيو / حزيران، أفادت وسائل الإعلام أن مصنع نبيذ كوشر في باركان قد أبعد العمال المنحدرين من أصل إثيوبي عن مناصبهم في إنتاج النبيذ بعد أن أعربت المنظمة غير الحكومية بداتس الطائفة الحريدية- Badatz Eda Haredit عن شكوكها في يهودية الإثيوبيين - الإسرائيليين. وابتعد الحاخام الأكبر السفاردي يوسف حاخام الخمرة وباداتس الطائفة الحريدية، وذكر بشكل قاطع أن اليهود من أصل إثيوبي هم يهود بلا شك. في وقت لاحق، أصدرت مخمرة باركان تصريحاً مفاده أن منتجاتهم التي تحمل شهادة كشروت بداتس عيده حريدية- Badatz Eda Haredit kashrut سيتم تدميرها وفقاً لإذاعة الراديو الإسرائيلي مكان.

وفقاً للمصادر التي أجرت حفلات زفاف يهودية خارج سلطة الحاخامية (أي، لم تسجلها)، فإن الصياغة الغامضة للقانون التي تتناول أولئك الذين أجروا مثل هذه الأعراس وعدم تنفيذ الحكومة للقانون مكنت غير الأرثوذكس وغير اليهود الأرثوذكس من القيام بحفلات الزفاف علناً، وفي كثير من الأحيان كعملية احتجاجية ضد سلطة الحاخامية. وفقاً لما ذكرته المنظمة غير الحكومية بانيم-Panim، فقد تم إجراء أكثر من 2400 حفل زفاف يهودي خارج سلطة الحاخامية في عام 2017، بزيادة قدرها 8 بالمائة عن العام 2016. وأصل معظم المواطنين اليهود، بمن فيهم العلمانيون، استخدام الحاخامات المعتمدين حاخامات الأرثوذكس لإجراء طقوس الزفاف. ولا تزال الألية الوحيدة التي تمكن اليهود من الحصول على إقرار الدولة بحفل زفاف غير أرثوذكسي أو حفل زفاف أرثوذكسي غير رباني، الزواج خارج البلاد ثم تسجيل الزواج في وزارة الداخلية. قرابة الـ 15 في المئة من الزيجات المسجلة لدى وزارة الداخلية في عام 2016 وأغلبيتها في السنة الأخيرة تمت خارج البلاد، وفقاً لمكتب الإحصاء المركزي. ووفقاً لبيانات من دائرة الإحصاء المركزية، فإن معظم هذه الأعراس شملت الإسرائيليين الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي السابق.

في يوليو / تموز، بعد أن إحتجزت الشرطة وإستجوبت حاخاماً محافظاً في حيفا لقبامه بحفلات الزفاف خارج سلطة الحاخامات، قام عشرات من الضباط والأزواج الذين تزوجوا خارج الحاخامية بتسليم أنفسهم في مراكز الشرطة في تل أبيب والقدس، وآخرون "اعترفوا" بجريمتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ورفضت الشرطة إعتقال أي من الأفراد المعنيين.

وفقاً لمركز راكمان، تم "تعليق" الآلاف من النساء اليهوديات في مراحل مختلفة من الرفض الرسمي أو غير الرسمي بالحق في الحصول على الطلاق-جيث، خاصة في المجتمعات اليهودية الأرثوذكسية واليهودية الأرثوذكسية الحريدية. في حالتين من حالات رفض منح حق الطلاق-جيث، ساعد مركز عدالة المرأة التابع للمنظمات غير الحكومية ومنظمة "مافوي ساتوم" النساء في الحصول على مرسوم بالغاء الزواج من محاكم حاخامية أرثوذكسية غير حكومية في يونيو ويوليو.

وذكر مركز راكمان أن زوج المرأة رهن منحه لحق الطلاق في بعض الحالات بإبتزاز وتنازل زوجته عن بعض المطالب، مثل تلك المتعلقة بملكية الممتلكات أو حضانة الأطفال. واجهت واحدة من كل ثلاث نساء يهوديات مطلقات مثل هذه المطالب، وفقاً لمركز عدالة المرأة. يُعتبر الطفل المولود لامرأة لا تزال متزوجة من رجل آخر "صموتاً" (طفل من علاقة غير شرعية) بموجب القانون اليهودي، الذي يقيد آفاق الزواج المستقبلية للطفل في المجتمع اليهودي.

في يونيو / حزيران، طلبت شبكة نساء إسرائيل من بلدية تل أبيب ونائب المدعي العام عدم السماح لمجموعة يهودية أرثوذكسية متشددة بتنظيم حدث منفصل بين الجنسين في تل أبيب. ألغت البلدية الحدث، ثم قبلت إقراراً لمحكمة تل أبيب المركزية للسماح بالحدث مع الفصل الجزئي بين الجنسين في 24 يونيو. وفقاً لتقرير إعلامي ونقلنا عن بيانات حكومية، قام مكتب تطوير النقب والجليل بتمويل أكثر من 80 حدثاً تم الفصل فيه بين الجنسين خلال العام وفقاً للتفسيرات الصارمة للהלأخا.

استمرت مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية في محاولة لبناء التفاهم وخلق حوار بين الجماعات الدينية وبين المجتمعات اليهودية الدينية والعلمانية، بما في ذلك نيف شالوم -واحة السلام، ومبادرة صندوق إبراهيم، وجيفعات حافيفا، وهاجر، ومدرسة يدا بيد الثنائية اللغة، حيدوش، مركز العمل الديني الإسرائيلي، موزايكا، وجمعية اللقاء بين الديانات. على سبيل المثال، عقدت وكالة الطاقة الدولية 245 لقاء بين الأديان في إسرائيل (بما في ذلك القدس)، والتي شمل 120 منها الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية. بلغ عدد الأطفال الذين يدرسون في مدارس يهودية -عربية في السنة الدراسية التي تبدأ في شهر سبتمبر بـ 1700، مقارنة بـ 1100 قبل ذلك، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

القسم الرابع. سياسة الحكومة الأمريكية ومشاركتها

خلال زيارة قام بها في يناير، التقى نائب الرئيس الأمريكي برئيس الوزراء ورئيس الدولة ومسؤولين حكوميين آخرين. وشملت المناقشات مكافحة العنف الديني وبناء مستقبل من الثقة والوثام والتسامح والإحترام بين أعضاء جميع الأديان. زار نائب الرئيس المواقع الدينية ونصب ياد فاشيم التذكاري لضحايا المحرقة في القدس.

تحدث كبار المسؤولين الأمريكيين علنا عن أهمية الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف / الحرم الشريف/ جبل الهيكل. وفي إجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وفي المناسبات العامة، شدد مسؤولو السفارة أيضاً على أهمية التعددية الدينية وإحترام جميع الجماعات الدينية، بما في ذلك في حوارين إستضافتهما السفارة حول الحرية الدينية على وسائل التواصل الاجتماعي في شهر نوفمبر. تناولت المناقشات عبر الإنترنت موضوعات مثل الدين في المدارس العامة والديمقراطية والحرية الدينية ومنع الهجمات المجتمعية على الأقليات الدينية.

ركزت المبادرات المدعومة من السفارة على الحوار بين الأديان وتنمية المجتمع ودعت إلى إقامة مجتمع مشترك للسكان العرب واليهود، بما في ذلك المؤتمرات التي دعا فيها مسؤولو السفارة إلى حق الأشخاص من جميع الأديان في ممارسة دينهم بسلام، مع إحترام المعتقدات والعادات أيضاً من جيرانهم.

على مدار العام، شارك مسؤولو السفارة في الأحداث الدينية التي نظمتها المجتمعات اليهودية والإسلامية والدرزية والمسيحية والبهائية وإستخدموا منصات وسائل التواصل الاجتماعي للسفارة للتعبير عن دعم الولايات المتحدة للتسامح وأهمية الانفتاح لأفراد الجماعات الدينية الأخرى.

تضمنت الأحداث التي إستضافتها السفارة حفل إفطار رمضاني وحفل إستقبال رأس السنة اليهودية وعشاء عيد الشكر والتي تم فيهم إستضافة كل الأديان. كما شجعت السفارة الحد من التوترات بين المجتمعات الدينية وزيادة التواصل بين الأديان والشراكات من خلال الجمع بين ممثلين عن العديد من المجتمعات الدينية لتعزيز الأهداف المشتركة وتبادل المعرفة والخبرات. دعمت برامج السفارة المبادرات التعليمية والمجتمعية اليهودية العربية المختلطة للحد من التوترات والعنف المجتمعي، بما في ذلك مشروع أعده منتدى الوفاق بين المواطنين والذي جمع بين مواطنين أرثوذكس ومسلمين ومسيحيين لوضع أجندة مدنية مشتركة وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمواضيع الاجتماعية المهمة لجميع المجتمعات. دعم مشروع آخر الحوار بين النساء المتدينات من اليهود والمسلمات والمسيحية.

كعاملت السفارة على تخفيف التوترات بين الأديان والطوائف بين المواطنين غير اليهود واليهود في البلاد من خلال زيادة دمج الأقلية العربية في الاقتصاد الوطني بشكل أوسع. على سبيل المثال، إستضافت السفارة ووزيرة المساواة الاجتماعية جيل جامليل مؤثراً إستثمارياً لتشجيع الشركات الناشئة العربية ذات التقنية العالية مع مستثمرين إسرائيليين يهود ودوليين في الناصرة في 11 ديسمبر.

دعمت السفارة مشروعاً لجمع فنانات يهود ومسلمات ومسيحيات في حيفا والقدس واللد لتعزيز التمكين الاقتصادي وتشجيع الحوار بين الأديان.

قدمت السفارة والقنصلية بشكل مشترك منحة لمشروع أبو طور لحسن الجوار لتعزيز التعاون والخدمات المجتمعية ذات المنفعة المتبادلة لليهود والعرب الذين يعيشون في حي أبو الطور السكني المختلط في القدس، حيث يعيش اليهود والعرب على جانبي الطريق دون وجود الكثير من التفاعل والعلاقات بينهم.

التقرير الدولي للحرية الدينية في الضفة وقطاع غزة لعام 2018

الملخص التنفيذي

يشمل هذا القسم الضفة الغربية وغزة. اعترفت الولايات المتحدة في شهر ديسمبر 2017 بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. في حين تعترف الولايات المتحدة بأن الحدود التي تقع تحت السيادة الإسرائيلية في القدس تخضع للمفاوضات النهائية لحل القضية بين الطرفين.

مارست السلطة الفلسطينية درجات متفاوتة من السلطة في الضفة الغربية بدون امتلاكها لأي سلطة على القدس. على الرغم من أن قوانين السلطة الفلسطينية تنطبق في قطاع غزة، إلا أن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بأي سلطة هناك، في حين تستمر حماس في ممارسة سيطرتها الفعلية على الأمن وغيرها من الأمور.

ينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، والذي يعمل كدستور مؤقت، على أن الإسلام هو الديانة الرسمية وينص على أن تكون مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولكنها تنص على حرية المعتقد والعبادة وأداء الشعائر الدينية ما لم تنتهك

تلك النظام العام أو الأخلاق. كما يحظر القانون التمييز على أساس الدين، ويدعو إلى احترام "جميع الديانات الإلهية الأخرى"، وينص على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون.

استمر العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصة في الضفة الغربية ومحيط غزة. وأدت القيود المستمرة على السفر إلى إعاقة حركة المسلمين والمسيحيين بين الضفة الغربية والقدس.

بعض القنوات الإعلامية الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المرتبطة بحركة فتح السياسية الحاكمة، كانت تحتوي على محتوى يشيد بأفعال العنف أو يتغاضى عنها، ويشير أحياناً إلى المهاجمين على أنهم "شهداء". كما أشارت العديد من حلقات فتح المحلية التي تبث على وسائل التواصل الاجتماعي إلى كون الأفراد الذين شاركوا في الهجمات الإرهابية شهداء ونشروا نصب تذكارية، بما في ذلك صور لمفجرين انتحاريين.

نشر فرع فتح في مدينة طوباس ومنظمة شباب فتح صورة في شهر مارس احتفالاً بعملية تفجيرية لمُفجر انتحاري من الانتفاضة الثانية قتل فيها إسرائيلي وجرح 90 آخرين. كما ظهر محتوى معاد للسامية في فتح ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.

في أكتوبر / تشرين الأول، اعتقلت السلطات الفلسطينية فلسطينياً أمريكياً. مواطن يحمل بطاقة هوية مواطن في القدس، وحاكمته بتورطه المحتمل في بيع ممتلكات مملوكة للفلسطينيين لجماعة يهودية إسرائيلية، ووجدته مذنباً "بالاستيلاء على جزء من الأراضي الفلسطينية / وتقطيعها إلى دولة أجنبية"، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في السجن مع الأشغال الشاقة.

في إبريل / نيسان، كرر المجلس الأعلى للفتوى في فلسطين الحكم الشرعي الإسلامي (الفتوى) الذي يعيد التأكيد على الأحكام السابقة التي تحظر بيع المسلمين للأراضي المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك في القدس، إلى "أعداء مثل دولة إسرائيل" وفقاً للشريعة الإسلامية.

وفقاً لمصادر إعلامية، اعتبر الحكم أن الأرض هي ملك عام إسلامي وليست ملكية خاصة شخصية، بناءً على الأحكام السابقة الصادرة عن علماء القانون الدينيين الفلسطينيين وغيرهم.

كما أدان المسؤولون الفلسطينيون بيع الأراضي الفلسطينية لليهود الإسرائيليين من الناحية القومية. لم يدين القادة الفلسطينيون دائماً وعلناً الهجمات الإرهابية الفردية أو التحدث علناً ضد أعضاء مؤسساتهم الذين ينادون بالعنف.

حافظ الرئيس محمود عباس على التزامه العلني ضد العنف. في حين واصلت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تقديم "مدفوعات الشهيد" لعائلات الأفراد الفلسطينيين الذين قتلوا خلال ارتكابهم لأعمال إرهابية.

كما واصلت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تقديم مدفوعات للفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك المدانين بارتكاب أعمال إرهابية ضد الإسرائيليين.

قال الرئيس عباس بأنه سيصرف قرشه الأخير "على أسر الأسرى والشهداء".

في أعقاب الطعن المميت الذي تعرض له مستوطن يهودي في الضفة الغربية في سبتمبر الماضي، أبلغ الرئيس عباس قادة الحكومة الإسرائيلية أن "الجميع يخسر من العنف".

في 30 أبريل، ألقى الرئيس عباس خطاباً في إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، والذي قال فيه إن المذابح التي ارتكبت ضد اليهود، بما في ذلك المحرقة، نجم عن "السلوك الاجتماعي، [إتهامهم] بالفائدة، والمسائل المالية و"وليس دينهم.

اعتذر رئيس السلطة في البيان الصادر في 4 مايو لهؤلاء الذين شعروا بالإهانة بسبب تصريحاته، وأدان معاداة السامية بجميع أشكاله، ووصف المحرقة بأنها "أبشع جريمة في التاريخ".

أدان كبار القادة الإسرائيليين والفلسطينيين أعمال العنف التي يرتكبها أفراد ومجموعات يهودية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك جرائم تخريب وتدمير الممتلكات.

وقامت الحكومة الإسرائيلية باعتقال أو احتجزت المشتبه بهم المزعمين في مثل هذه الهجمات.

ذكرت جماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المحلية أن السلطات نادراً ما أدانت الجناة الإسرائيليين المزعمين.

قامت حماس، وهي منظمة إرهابية أجنبية صنفها الولايات المتحدة وتسيطر بحكم الأمر الواقع على غزة، والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وغيرها من الجماعات المتطرفة بنشر مواد معادية للسامية وحرضت على العنف من خلال القنوات الإعلامية التقليدية والاجتماعية، وكذلك أثناء التجمعات والأحداث الأخرى.

واصلت حماس أيضاً فرض قيود على سكان غزة على أساس تفسيرها للإسلام والشريعة.

في بعض الحالات، برّر الجناة حوادث العنف لأسباب دينية. وفي 9 كانون الثاني، أطلق فلسطيني النار على حاخام إسرائيلي على مفترق طرق بالقرب من موقع البؤرة الإستيطانية الإسرائيلية (وهو مصطلح يستخدم لوصف مستوطنة، والتي هي بموجب القانون الإسرائيلي غير قانونية وغير مصرح بها) حافات جلعاد، غربي نابلس في الضفة الغربية.

فتحت الشرطة الإسرائيلية تحقيقاً في مقتل عائشة الربيع، فلسطينية مقيمة في الضفة الغربية، قُتلت في 12 أكتوبر / تشرين الأول عندما اخترق حجر الزجاج الأمامي لسيارتها. في نهاية العام، استمر تحقيق الشرطة الإسرائيلية في احتمال تورط طلاب مثيية / يشيفا في مستوطنة قريبة بالحدث.

في العديد من الحالات، ألقى الفلسطينيون الحجارة على الزوار اليهود لقبر يوسف في نابلس.

استمرت مجموعات إسرائيلية وفلسطينية مختلفة تعارض التفاعل مع أعضاء الديانات الأخرى في الاحتجاج على العلاقات الاجتماعية والرومانسية بين الأديان وغيرها من أشكال التعاون.

واصل بعض المستوطنين في الضفة الغربية تبرير هجماتهم على الممتلكات الفلسطينية، أو هجمات " تدفيع الثمن" (العنف من جانب الأفراد والجماعات اليهودية ضد الأفراد والممتلكات غير اليهودية بهدف محدد هو دفع "ثمن" الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد مصالح المهاجرين)، مثل اقتلاع أشجار الزيتون الفلسطينية، حسب الضرورة للدفاع عن اليهودية.

التقى ممثلو الحكومة الأمريكية مع الزعماء الدينيين الفلسطينيين لمناقشة التسامح الديني ومجموعة واسعة من القضايا التي تؤثر على المجتمعات المسيحية والإسلامية واليهودية. والتقى المسؤولون الأمريكيون بقيادة المجتمع السياسي والديني وقادة المجتمع المدني لتعزيز التسامح والتعاون بين الأديان.

بالإضافة لذلك، التقى ممثلو الولايات المتحدة بممثلي الجماعات الدينية لمراقبة مخاوفهم بشأن الوصول إلى المواقع الدينية، وإحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة، كما التقوا مع الزعماء المسيحيين المحليين لمناقشة مخاوفهم بشأن الهجرة المسيحية المستمرة من القدس والضفة الغربية.

القسم الأول. الديموغرافيا الدينية

تقدر الحكومة الأمريكية إجمالي عدد السكان الفلسطينيين بـ 2.8 مليون في الضفة الغربية و 1.8 مليون في قطاع غزة (تقديرات شهر تموز 2018). وفقاً للحكومة الأمريكية ومصادر أخرى، فإن السكان الفلسطينيين في هذه المناطق هم من المسلمين السنة. أفاد مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن حوالي 412,000 يهودي إسرائيلي يقيمون في مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية. ووفقاً لتقديرات مختلفة، يقيم 50,000 مسيحي في الضفة الغربية والقدس، ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام والمجتمعات الدينية، يوجد حوالي 1000 مسيحي يقيمون في غزة.

وفقاً للقادة المسيحيين المحليين، لا تزال الهجرة المسيحية الفلسطينية مستمرة وبوتيرة كبيرة.

غالبية المسيحيين هم من الأرثوذكس اليونانيين. البقية تشمل الروم الكاثوليك، الروم الكاثوليك اليونانيين، الأرثوذكس السوربيين، الأرثوذكس الأرمن، الكاثوليك الأرمن، الأقباط الأرثوذكس، الموارنة، الأرثوذكس الإثيوبي، الكاثوليك السوريون، الأساقفة، اللوثريون، الطوائف البروتستانتية الأخرى، بما في ذلك المسيحيون الإنجيليون وأعداد صغيرة من أعضاء كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة وشهود يهوه.

يتركز المسيحيون بشكل أساسي في بيت لحم ورام الله ونابلس. توجد مجتمعات أصغر في عدة أماكن أخرى.

يوجد في الضفة الغربية قرابة 360 شخص من السامريين (من ممارسي السامرية، وهي مرتبطة باليهودية ولكنها تختلف عنها).

القسم الثاني. وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

يخضع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لسلطة عدة سلطات مختلفة. حيث يخضع الفلسطينيون في الضفة الغربية للقوانين الأردنية والإلزامية التي كانت سارية قبل عام 1967، والحكم العسكري التي أصدرها القائد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وفقاً لسلطاته بموجب القانون الدولي وفي المناطق ذات الصلة، ولقانون السلطة الفلسطينية.

يخضع الإسرائيليون الذين يعيشون في الضفة الغربية للحكم العسكري والتي يسنها القائد العسكري والقانون الإسرائيلي

والتشريعات الإسرائيلية. في حين يخضع الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية في المنطقة "ج" بحسب اتفاق أوسلو الثاني للحكم العسكري التي يسنها القائد العسكري. أما الفلسطينيون الذين يعيشون في المنطقة (ب) يخضعون للقانون المدني والجناي للسلطة الفلسطينية، بينما تحتفظ إسرائيل بأغلبية المسؤولية عن الأمن.

على الرغم من اتفاق أوسلو الثاني، لا ينطبق قانون الأمن والسلطة الفلسطينية إلا على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة "أ" بالضفة الغربية، إلا أن إسرائيل تطبق الحكم العسكري التي يسنها القائد العسكري كلما دخلت قواتها العسكرية للمنطقة "أ" كجزء من مسؤوليتها الرئيسية عن الأمن.

تنقسم مدينة الخليل في الضفة الغربية - وهي مدينة مهمة لليهود والمسلمين والمسيحيين بسبب المسجد الإبراهيمي / كهف البطاركة - إلى منطقتين منفصلتين:

المنطقة H1 الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية والمنطقة H2، حيث يعيش حوالي 800 مستوطن إسرائيلي، حيث يخضع الأمن الداخلي والنظام العام والسلطات المدنية المتعلقة بالإسرائيليين وممتلكاتهم للسيطرة العسكرية الإسرائيلية.

في عام 2007، قامت حماس بالسيطرة العنيفة على المنشآت الحكومية التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة، ومنذ ذلك الحين تعتبر السلطة الحاكمة على أرض الواقع، على الرغم من أن المنطقة تخضع رسمياً وإسمياً للسلطة الفلسطينية.

ينطبق القانون الأساسي المؤقت في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وينص القانون الأساسي على أن الإسلام هو الدين الرسمي، ولكنه يدعو إلى احترام "جميع الديانات الإلهية الأخرى". وهو ينص على حرية المعتقد والعبادة وأداء الشعائر الدينية ما لم تنتهك النظام العام أو الأخلاق.

يحظر القانون الأساسي التمييز على أساس الدين وينص على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون.

ينص القانون على أن مبادئ الشريعة هي المصادر الرئيسية للتشريع. كما يشمل القانون على تشريع تم تبنيه من القانون الجنائي قبل عام 1967 للحكم الأردني والذي يجرم "تشهير الدين"، مع عقوبة أقصاها السجن المؤبد.

منذ عام 2007، لم يجتمع المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب والذي تسيطر عليه حماس.

قامت المحكمة الدستورية الفلسطينية بحل المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الأول / ديسمبر ودعت إلى انتخابات جديدة.

يصدر رئيس السلطة الفلسطينية المراسيم التنفيذية التي تتمتع بسلطة قانونية.

لا توجد عملية محددة تحصل بها المنظمات الدينية على اعتراف رسمي؛ يجب على كل مجموعة دينية التفاوض بشأن علاقتها الثنائية مع السلطة الفلسطينية.

تحتزم السلطة الفلسطينية ترتيبات الوضع الراهن في القرن التاسع عشر التي تم التوصل إليها مع السلطات العثمانية، والتي تعترف بوجود وحقوق الأرثوذكسية اليونانية، الروم الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، الكاثوليك السوريين، الأقباط الأرثوذكس، الأثيوبيين الأرثوذكس، الروم الملكيين الكاثوليك، الموارنة، الأرثوذكسية السورية، و الكنائس الكاثوليكية الأرمنية.

كما تراقب السلطة الفلسطينية الاتفاقات اللاحقة التي تعترف بحقوق الكنائس الأسقفية (الأنجليكانية) والإنجيلية اللوثرية.

تعترف السلطة الفلسطينية بالسلطة القانونية لهذه الجماعات الدينية للفصل في مسائل الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث.

قد تنشئ الجماعات الدينية المعترف بها محاكم كنسية لإصدار أحكام ملزمة قانوناً بشأن الأحوال الشخصية وبعض المسائل المتعلقة بالممتلكات لأفراد مجتمعاتهم الدينية.

وزارة الشؤون الدينية التابعة للسلطة الفلسطينية مسؤولة إدارياً عن قضايا قانون الأسرة هذه.

تتعامل المحاكم الدينية الإسلامية أو المسيحية مع المسائل القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك الميراث والزواج والمهر والطلاق ودعم الطفل. بالنسبة للمسلمين، تحدد الشريعة قانون الأحوال الشخصية، في حين أن المحاكم الكنسية المختلفة تحكم في مسائل الأحوال الشخصية للمسيحيين.

بموجب القانون، يجوز لأعضاء إحدى المجموعات الدينية تقديم نزاع حول الأحوال الشخصية إلى مجموعة دينية مختلفة للفصل فيها إذا وافق المتنازعون على أنه من المناسب القيام بذلك.

تحافظ السلطة الفلسطينية على بعض التفاهات غير المكتوبة مع الكنائس غير المعترف بها رسميًا، إستنادًا إلى المبادئ الأساسية لاتفاقيات الوضع الراهن، بما في ذلك كنيسة جماعات الله، وكنيسة الناصري، وبعض الكنائس المسيحية الإنجيلية، التي قد تعمل بحرية. قد تؤدي بعض هذه المجموعات بعض الوظائف الرسمية مثل إصدار تراخيص الزواج.

يجب على الكنائس غير المعترف بها من قبل السلطة الفلسطينية عمومًا الحصول على إذن خاص لمرة واحدة من السلطة الفلسطينية لأداء الزيجات أو الفصل في مسائل الأحوال الشخصية إذا كانت هذه المجموعات تريد أن يتم الاعتراف بالإجراءات وتسجيلها لدى السلطة الفلسطينية. لا يجوز لهذه الكنائس التبشير.

بموجب القانون، توفر السلطة الفلسطينية الدعم المالي للمؤسسات الإسلامية وأماكن العبادة.

يعتبر التعليم الديني جزءًا من المنهج الدراسي للطلاب في الصفوف من الأول إلى السادس في المدارس الحكومية التي تديرها السلطة الفلسطينية، وكذلك بعض المدارس الفلسطينية في القدس التي تستخدم منهج التعليم للسلطة الفلسطينية. هناك دروس دين منفصلة للمسلمين والمسيحيين. ويمكن للطلاب اختيار الدرس الذي يمكنهم الالتحاق به ولكن لا يمكنهم إلغاء الاشتراك في الدروس الدينية.

تدير الكنائس المعترف بها مدارس خاصة في الضفة الغربية، والتي تشمل التعليم الديني. بالإضافة لذلك تعمل أيضًا مدارس إسلامية خاصة في الضفة الغربية.

ينص القانون الفلسطيني على أنه في المجلس التشريعي الفلسطيني المؤلف من 132 عضواً، يجب تخصيص ستة مقاعد للمرشحين المسيحيين، والذين لهم أيضًا الحق في التنافس على المقاعد الأخرى. لا توجد مقاعد مخصصة لأعضاء أي مجموعة دينية أخرى.

يتطلب المرسوم الرئاسي أن يترأس المسيحيون 10 مجالس بلدية في الضفة الغربية (بما في ذلك رام الله وبيت لحم وبيزيت وبيت جالا) وأن تخصص حصة مسيحية لعشرة مجالس بلدية في الضفة الغربية.

تحظر قوانين الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية على الفلسطينيين بيع الأراضي المملوكة للفلسطينيين إلى "أي رجل أو هيئة قضائية ذات جنسية إسرائيلية أو يعيشون في إسرائيل أو يتصرفون بالنيابة عنها".

في حين أن القانون لا يخول مكتب سلطة الأراضي الإسرائيلية، والتي تدير 93 في المائة من أراضي دولة إسرائيل في المجال العام، بتأجير الأراضي للأجانب، في حين أنه في الواقع، سُمح للأجانب بالتأجير إذا تمكنوا من إثبات يهوديتهم بموجب قانون العودة.

على الرغم من أن السلطة الفلسطينية أزالت فئة الانتماء الديني من بطاقات الهوية الفلسطينية الصادرة منذ عام 2014، إلا أن بطاقات الهوية القديمة لا تزال منتشرة، والتي تدرج حاملها على كونه مسلم أو مسيحي.

ممارسات الحكومة

في أكتوبر / تشرين الأول، اعتقلت السلطات الفلسطينية فلسطينيًا أمريكيًا، يحمل بطاقة هوية المواطنة في القدس، وقامت بالتحقيق معه لتورطه في التوسط في بيع الممتلكات الفلسطينية للإسرائيليين اليهود.

وبعد محاكمة إستمرت أسبوعًا واحدًا، أدانته المحكمة الجنائية الفلسطينية الكبرى "بالاستيلاء على جزء من الأراضي الفلسطينية وتقطيعها إلى دولة أجنبية" وحكمت عليه بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة. كما جمدت السلطات حساباته المصرفية وكذلك حسابات مالكي العقار، حسب وسائل الإعلام.

أبلغت الشرطة الإسرائيلية وقوات الدفاع الإسرائيلية عن التحقيق في حالات معروفة من الهجمات ذات الدوافع الدينية واعتقالات حيثما أمكن ذلك. ولكن بشكل عام، استمرت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام في القول بأن عمليات الاعتقال في جرائم ذات دوافع دينية ضد الفلسطينيين نادراً ما أدت إلى توجيه اتهامات وإدانات. كما أفادت المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية بيش دين أن الضحايا الفلسطينيين يخشون عموماً الانتقام من جانب الجناة أو رفاقهم. وقد زاد هذان العاملان من إحجام الضحايا الفلسطينيين عن تقديم شكاوى رسمية، حسب منظمة بيش دين.

ذكرت الحكومة الإسرائيلية أن السلطات حافظت على سياسة عدم التسامح مطلقاً ضد هجمات المتطرفين الإسرائيليين على الفلسطينيين وبذلت جهوداً لتعزيز تطبيق القانون في الضفة الغربية، بما في ذلك من خلال فرق العمل، وزيادة التمويل، وتعيين موظفين إضافيين.

خلال الأشهر الستة الأولى من العام، حققت الشرطة الإسرائيلية في 115 مزاعم تتعلق بجرائم قومية ارتكبتها إسرائيليون في الضفة الغربية و 405 مزاعم ضد الفلسطينيين.

خلال عام 2017، حققت الشرطة الإسرائيلية في 183 و 609 من الإدعاءات، على التوالي. بالمقابل في نهاية يونيو / حزيران، فتحت السلطات الإسرائيلية 35 تحقيقاً جديداً في جرائم إيديولوجية وإضطرابات في النظام العام من جانب الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، مقارنة بـ 29 في عام 2017 بأكمله.

بحلول يونيو / حزيران، أصدرت السلطات الإسرائيلية أربع لوائح إتهام في هذه الحالات، إثنان منها كانتا من تحقيقات السنوات السابقة، بينما صدرت في عام 2017 أربع لوائح إتهام، بما في ذلك ثلاثة من تحقيقات السنوات السابقة. شكلت الجرائم ضد الممتلكات 65 في المئة من هذه الحالات.

حققت السلطات الإسرائيلية في 15 حالة لإسرائيليين يُزعم أنهم ارتكبوا أو تسببوا بالأذى الجسدي ضد الفلسطينيين. ومع ذلك، وحتى نهاية يونيو / حزيران، لم تحقق السلطات الإسرائيلية في أي حالات تتعلق بإلقاء الحجارة على فلسطينيين في الضفة الغربية.

أبلغ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن 21 حادثة لإلقاء إسرائيليين الحجارة على المنازل والمركبات الفلسطينية خلال فترة الستة أشهر نفسها.

حتى أكتوبر / تشرين الأول، أصدرت السلطات الإسرائيلية 27 أمر تقييد ضد 25 إسرائيلياً من دخول الضفة الغربية وأربعة أوامر تمنع الإسرائيليين من دخول مناطق محددة في الضفة الغربية.

وفي عام 2017، أصدرت السلطات الإسرائيلية أمر اعتقال واحد و 55 أمراً تقييدياً ضد 41 إسرائيلياً، بمن فيهم القُصّر، تحظر وجودهم في الضفة الغربية لردع ومنع الجرائم القائمة على أساس عقائدي.

ذكرت الحكومة الإسرائيلية أن الوحدة الخاصة التي أنشأتها عام 2013 في منطقة شرطة يهودا والسامرة بالضفة الغربية لمكافحة الجرائم القومية كانت تعمل بكامل طاقتها، مع 60 ضابط شرطة و 20 ضابطاً مساعداً.

واصلت السلطة الفلسطينية تزويد الأئمة بالمواضيع التي طلب منهم استخدامها في خطب الجمعة الأسبوعية في مساجد الضفة الغربية ومنعهم من بث التلاوات القرآنية من المآذن قبل الدعوة إلى الصلاة.

أصدر مفتي القدس "فتاوى" (فتاوى دينية) تحظر مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات البلدية في القدس، وبيع الأراضي الفلسطينية للإسرائيليين. وفي إبريل / نيسان، كرر المجلس الأعلى للفتوى في فلسطين الحكم الشرعي الإسلامي (الفتوى) الذي يعيد التأكيد على الأحكام السابقة التي تحظر بيع المسلمين للأراضي المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك في القدس، إلى "أعداء مثل دولة إسرائيل" وفقاً للشريعة الإسلامية.

واجهت الكنائس غير المعترف بها، مثل شهود يهوه وبعض الجماعات المسيحية الإنجيلية، حظراً مستمراً من السلطة الفلسطينية على التبشير لكنها ذكرت أنها كانت قادرة على أداء معظم المهام الأخرى دون عوائق من قبل السلطة الفلسطينية.

تعترف السلطات الفلسطينية عموماً على أساس كل حالة على حدة بوثائق الأحوال الشخصية الصادرة عن الكنائس غير المعترف بها. ومع ذلك، استمرت السلطة الفلسطينية في رفض الاعتراف بالوثائق القانونية للأحوال الشخصية (مثل شهادات الزواج) الصادرة عن بعض هذه الكنائس غير المعترف بها، والتي قالت الجماعات إنها جعلت من الصعب عليهم تسجيل

الأطفال حديثي الولادة تحت أسماء آبائهم أو كأطفال الأزواج المتزوجين. نصحت العديد من الكنائس غير المعترف بها أعضاء يحملون جنسية مزدوجة بالزواج أو الطلاق في الخارج لتسجيل الإجراء رسمياً في هذا الموقع.

قد تعترف أحياناً الكنائس التي كانوا ينتمون إليها سابقاً بعض معتنقي الديانات مسيحية غير المعترف بها أزاء زيجاتهم والطلاق. وصرح بعض أعضاء الجماعات الدينية والمنظمات الدينية أنهم يرون أن حاجتهم للقيام بذلك تتعارض مع معتقداتهم الدينية.

خلال العام، وضعت السلطات الفلسطينية إجراء لتسجيل الزيجات المستقبلية التي تشمل شهود يهوه، والتي ستمكن الأزواج أيضاً من تسجيل أطفالهم وحماية حقوق الميراث الخاصة بالأطفال. وتعترف السلطات الفلسطينية عموماً على أساس كل حالة على حدة من عدد صغير من الكنائس التي أنشئت حديثاً نسبياً في الضفة الغربية والتي ظل وضعها القانوني غير مؤكد.

استمرت المنظمات الدينية التي تقدم التعليم والرعاية الصحية وغيرها من خدمات الإغاثة الإنسانية والاجتماعية للفلسطينيين في القدس الشرقية وحولها في إعلان أن الحاجز الأمني الذي بدأته إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية (2005-2000)، يعيق عملهم، خاصة في جنوب القدس وفي الضفة الغربية وفي المجتمعات المسيحية حول بيت لحم.

وذكر أعضاء من رجال الدين أن الجدار ونقاط التفتيش الإضافية قيدت تحركاتهم بين كنائس القدس والأديرة في الضفة الغربية، وكذلك حركة المصلين بين منازلهم وأماكن العبادة.

واصل الزعماء المسيحيون بالتصريح بأن الجدار يعيق المسيحيين في منطقة بيت لحم من الوصول إلى كنيسة القيامة في القدس. وقالوا أيضاً إنه جعل زيارة المواقع المسيحية في بيت لحم صعبة على المسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون على الجانب الغربي من الجدار.

كما أبلغ الحجاج الأجانب وعمال الإغاثة الدينية عن صعوبة أو تأخير الوصول إلى المواقع الدينية المسيحية في الضفة الغربية بسبب الجدار.

سبق أن صرحت الحكومة الإسرائيلية بأنها شيدت الجدار كدفاع عن النفس، وأنها الجدار كان فعالاً جداً في منع الهجمات في إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، قال سكان بيت لحم إن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على السياحة، والذي يعتبر القطاع الاقتصادي الرئيسي في بيت لحم. كما انتقد المسيحيون السلطة الفلسطينية لفشلها في حماية مجتمعاتهم وطريقة حياتهم بشكل أفضل، الذين كانوا تحت ضغط كبير لنقص الفرص الاقتصادية وغيرها من دوافع الهجرة.

خلال العام، شهدت بيت لحم أعلى معدل للبطالة بين مدن الضفة الغربية، حيث ذكرت المصادر أن هذا كان الدافع الرئيسي الذي يجبر العديد من الشباب المسيحي على الهجرة.

قدر قادة المجتمع أن بيت لحم والمجتمعات المحيطة بها كانت مسيحية بنسبة 12% فقط، مقارنة بأكثر من 70% في عام 1950.

لم يدين القادة الفلسطينيون دائماً وعلناً الهجمات الإرهابية الفردية أو التحدث علناً ضد أعضاء مؤسساتهم الذين ينادون بالعنف. تستخدم وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بانتظام كلمة "شهيد" للإشارة إلى الأفراد الذين قتلوا خلال المواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية.

قامت بعض القنوات الإعلامية الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية ومواقع التواصل الاجتماعي التابعة لحركة فتح السياسية والمنظمات الإرهابية والأفراد بتمجيد الهجمات الإرهابية على اليهود الإسرائيليين، مشيرة إلى المعتدين على أنهم "شهداء". وأشارت العديد من حلقات فتح المحلية التي تبث على وسائل التواصل الاجتماعي إلى كون الأفراد الذين شاركوا في الهجمات الإرهابية شهداء ونشروا نصب تذكارية، بما في ذلك صور لمفجرين إنتحاريين. كما نشر فرع فتح في مدينة طوباس ومنظمة شباب فتح في 11 مارس / آذار صورة لوفاء إدريس، الانتحارية التي نفذت هجوماً خلال الانتفاضة الثانية، مما أسفر عن مقتل إسرائيلي وجرح 90 آخرين.

واصلت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية دفع "رواتب أسر الشهداء" لعائلات الأفراد الفلسطينيين الذين قتلوا خلال ارتكابهم للأعمال الإرهابية. كما واصلت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تقديم مدفوعات للفلسطينيين في

السجون الإسرائيلية، بما في ذلك المدانون بارتكاب أعمال إرهابية ضد الإسرائيليين. بدأت منظمة التحرير الفلسطينية هذه المدفوعات والأجور المنفصلة للأسرى في عام 1965 واستمرت في ظل السلطة الفلسطينية منذ اتفاقات أوسلو مع إسرائيل. قال الرئيس عباس بأنه سيصرف قرشه الأخير "على أسر الأسرى والشهداء".

استمرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التابعة للسلطة الفلسطينية في دفع تكاليف بناء مساجد جديدة، وصيانة حوالي 1800 مسجد حالي، ورواتب معظم الأئمة الفلسطينيين في الضفة الغربية. كما واصلت الوزارة تقديم دعم مالي محدود لبعض رجال الدين المسيحيين والمنظمات الخيرية المسيحية.

في بعض الأحيان، منعت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية الإسرائيليين اليهود من زيارة المواقع الدينية اليهودية في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لأسباب أمنية.

استمرت الحكومة الإسرائيلية في منع المواطنين الإسرائيليين الذي يملكون القدرة على السفر إلى أجزاء من الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية (المنطقة أ). في حين أن هذه القيود منعت بشكل عام اليهود الإسرائيليين، فقد وفر جيش الدفاع الإسرائيلي مراًفاً أمنياً خاصة لليهود لزيارة الأماكن الدينية في المنطقة أ، ولا سيما قبر يوسف في نابلس، وهو موقع ذو أهمية دينية لليهود والمسيحيين والمسلمين.

قال بعض الزعماء الدينيين اليهود إن هذه السياسة التي تقيد السفر إلى أجزاء من الضفة الغربية منعت اليهود الإسرائيليين من زيارة العديد من المواقع الدينية اليهودية في الضفة الغربية، بما في ذلك قبر يوسف، لأنهم حُرموا من فرصة زيارة الموقع في مناسبات غير مقررّة أو بأعداد كبيرة أكثر مما هو مسموح به من خلال التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي.

وقال مسؤولو جيش الدفاع الإسرائيلي إن متطلبات تنسيق الزيارات اليهودية إلى قبر يوسف ضرورية لضمان سلامة اليهود الإسرائيليين.

قامت قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية بتنسيق بعض زيارات الجماعات اليهودية للمناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية داخل الضفة الغربية.

بقيت مقبرة راحيل، وهي مزار في بيت لحم ذا أهمية دينية لليهود والمسيحيين والمسلمين الخاضعين للولاية الإسرائيلية في المنطقة ج، منفصلة عن الضفة الغربية بواسطة الجدار الأمني الذي تم بناؤه خلال الانتفاضة الثانية، ولم يتمكن الفلسطينيون من الوصول إليه إلا إذا سمحت لهم السلطات الإسرائيلية بعبور الجدار الأمني.

استمر سكان ومواطني إسرائيل في الوصول إليه دون عوائق نسبياً.

أغلقت الشرطة الإسرائيلية الموقع أمام جميع الزوار يوم السبت، على أساس أنه يوم الراحة اليهودي.

واصل الجيش الإسرائيلي تقييد الوصول إلى المسجد الإبراهيمي / كهف البطاركة في الخليل، وهو موقع آخر له أهمية بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين باعتباره قبر إبراهيم. وواصل القادة الفلسطينيون في تصريحات لوسائل الإعلام المحلية معارضة سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي على الوصول، مشيرين إلى إتفاقات عهد أوسلو التي منحت إسرائيل والسلطة الفلسطينية المسؤولية الإدارية المشتركة للموقع، رغم أن إسرائيل احتفظت بالمسؤولية الأمنية الكاملة عن الموقع. رفض بعض الزعماء المسلمين علانية وجود صلة يهودية بالموقع.

قام جيش الدفاع الإسرائيلي مرة أخرى بتقييد وصول المسلمين في 10 أيام مقابل الأعياد اليهودية والوصول اليهودي في 10 أيام المقابلة للعطلات الإسلامية. وقالت الحكومة الإسرائيلية إن هذه القيود سمحت لعدد أكبر من المصلين بالوصول إلى الموقع في أيام خاصة للديانتين.

قيد الجيش الإسرائيلي المسلمين على الدخول من نقطة تفتيش واحدة للفحص من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. في حين منحت قوات الدفاع الإسرائيلية اليهود الوصول عبر عدة نقاط دخول دون فحص أمني.

وقالت الحكومة الإسرائيلية إن مراكز حراسة الشرطة كانت موجودة عند كلا المعبرين، ويديرها الجنود وهي مجهزة بأجهزة للكشف عن المعادن.

تم رفض الدخول للأفراد الذين تم تحديدهم على أنهم يمثلون تهديداً لأمن الموقع أو للمصلين.

وبدافع من المخاوف الأمنية، أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي الطرق القريبة من الموقع بشكل دوري، ومنذ عام 2001 قام دائماً بإغلاق شارع الشهداء، السوق الرئيسي السابق في الخليل وأحد الشوارع الرئيسية المؤدية إلى الموقع المقدس، أمام المركبات الفلسطينية. وقالت الحكومة الإسرائيلية إن إغلاق الطريق كان لمنع المواجهات.

كان بمقدور كل من المسلمين واليهود على الصلاة في الموقع في آن واحد وفي أماكن منفصلة، يعود ذلك للفصل الفعلي الذي أنشأه جيش الدفاع الإسرائيلي في أعقاب هجوم عام 1994 من قبل إسرائيلي والذي أسفر عن مقتل 29 فلسطينياً.

واصلت السلطات الإسرائيلية تنفيذ الحظر المتكرر على الدعوة الإسلامية للصلاة في المسجد الإبراهيمي، قائلة إن الحكومة تصرفت بناءً على طلبات القادة الدينيين اليهود في الخليل فيما يتعلق باحتياجات المصلين اليهود في الموقع.

في أعقاب الطعن المميت الذي تعرض له مستوطن يهودي في الضفة الغربية في سبتمبر الماضي، أبلغ الرئيس عباس قادة الحكومة الإسرائيلية أن "الجميع يخسر من العنف".

في 30 أبريل، ألقى الرئيس عباس خطاباً في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، والذي قال فيه إن المذابح التي ارتكبت ضد اليهود، بما في ذلك المحرقة، نجم عن "السلوك الاجتماعي، [إتهامهم] بالفائدة، والمسائل المالية وليس دينهم."

اعتذر رئيس السلطة في البيان الصادر في 4 مايو لهؤلاء الذين شعروا بالإهانة بسبب تصريحاته، وأدان معاداة السامية بجميع أشكاله، ووصف المحرقة بأنها "أبشع جريمة في التاريخ".

استمرت المواد الدينية غير المتسامحة والمعادية للسامية في الظهور في وسائل الإعلام الرسمية بالسلطة الفلسطينية.

في الخامس من تشرين الأول (أكتوبر)، بث التلفزيون الفلسطيني الرسمي خطاباً لقاضي الشريعة الإسلامية بالسلطة مهند أبو رومي الذي وصف فيه اليهود بأنهم "صانعو التاريخ" الذين "يرقصون ويعيشون على جثث ودماء الآخرين".

في حالة أخرى، صرح ضيف في برنامج تلفزيوني فلسطيني في 10 أبريل أن المحرقة كانت كذبة، وأن العديد من اليهود "تواطؤوا مع هتلر لإنشاء بوابة / فرصة لجلب المستوطنين إلى فلسطين".

في 14 كانون الأول، ألقى أسامة الطيبي خطبة الجمعة في مسجد التقوى في الطيرة، بالقرب من رام الله، بثه التلفزيون الفلسطيني. وقال الطيبي في خطبته أنه لم يكن قادراً على ذكر كل من الصفات الدينية لليهود، وأن "الله ... حولهم إلى قردة وخنازير".

لا يزال هناك محتوى معاد للسامية والعسكرية والعنصرية والعنصرية موجّه ضد إسرائيل في الكتب المدرسية الفلسطينية، فضلاً عن عدم وجود إشارات إلى اليهودية إلى جانب المسيحية والإسلام عند مناقشة الدين، وفقاً لمراقبة الإعلام الفلسطيني ومعهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي.

أفادت أيضاً المنظمتين الغير حكومية بأن الكتب المدرسية للسلطة الفلسطينية للعام الدراسي 2017-2018 تحتوي على مواد تمجد الإرهاب وتشجع العنف.

في سبتمبر / أيلول، ذكرت وسائل الإعلام أن لجنة برلمانية أوروبية صوتت لتجميد أكثر من 17 مليون دولار من المساعدات للسلطة الفلسطينية بسبب التحريض ضد إسرائيل في كتبها المدرسية.

استمرت المنظمات غير الحكومية التي تراقب الممارسات الأثرية في الضفة الغربية في توضيح أن دائرة الآثار الإسرائيلية، والتي هي كيان حكومي إسرائيلي، استغلت الاكتشافات الأثرية لدعم المزاعم اليهودية، بينما كانت تتجاهل الاكتشافات الأثرية الهامة تاريخياً للأديان الأخرى أو لاحتياجات الفلسطينيين الساكنين في هذه المواقع.

بموجب قانون الآثار الإسرائيلي، تتطلب الحفريات داخل موقع مقدس موافقة لجنة وزارية تضم وزراء الثقافة والعدل والشؤون الدينية.

ذكرت الحكومة أن دائرة الآثار الإسرائيلية أجرت تقييمات محايدة لجميع الاكتشافات الأثرية المكتشفة وبموجب القانون، يجب على دائرة الآثار الإسرائيلية توثيق جميع النتائج التي تم الحصول عليها من الحفريات وحفظها ونشرها. وأضافت بأن باحثي دائرة الآثار كثفوا جهودهم في الفترات "غير اليهودية" في تاريخ أرض إسرائيل، [بما في ذلك] عصور ما قبل التاريخ،

تقرير الحرية الدينية الدولي لعام 2018

وزارة الخارجية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

العصر البرونزي المبكر ، العصر البيزنطي ، العصر الإسلامي، العصر المملوكي والفترة العثمانية.

احتفظت الحكومة الإسرائيلية باللوائح السابقة المتعلقة بإصدار التأشيرات للأجانب للعمل في الضفة الغربية، وهي لوائح قالت المؤسسات المسيحية إنها أعاققت عملها من خلال منع العديد من رجال الدين الأجانب من الدخول والعمل.

استمرت الحكومة الإسرائيلية في الحد من رجال الدين المسيحيين العرب الذين يخدمون في الضفة الغربية الى تأشيرات دخول واحدة، والتي قال قادة الرعايا المحليين في الضفة الغربية إنها تعقد وتضعب إحتياجات السفر إلى مناطق أخرى خاضعة لسلطتهم الرعوية خارج الضفة الغربية أو القدس، مثل الأردن.

قال رجال الدين والراهبات وغيرهم من العاملين في المجال الديني من الدول العربية إنهم ظلوا يواجهون تأخيرات طويلة في الحصول على التأشيرات وأبلغوا عن رفض دوري لطلب الحصول على التأشيرة.

ذكرت الحكومة الإسرائيلية أن التأخير في التأشيرة أو الرفض كان بسبب الإجراءات الأمنية، وقد يواجه الزوار من الدول التي ليس لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل تأخيرات.

أعرب مسؤولون من كنائس متعددة عن مخاوفهم من أن طالبي التأشيرة غير العرب ومقدمي طلبات تجديد التأشيرات يواجهون أيضاً تأخيرات طويلة. وقال زعماء مسيحيون إن سياسة إسرائيل لمنح التأشيرات وتصاريحها للأفراد الراغبين في العمل والإقامة في الضفة الغربية أثرت سلباً على العمليات الدينية في الضفة الغربية. بينما تمكن رجال الدين عموماً من الحصول على تأشيرات، قال القادة المسيحيون إن هذه السياسة أثرت سلباً على معلمي المدارس والمتطوعين المرتبطين بمؤسسات خيرية دينية تعمل في الضفة الغربية.

قالت المنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيون إن هذه السياسة لا يبدو أنها تستهدف المنظمات الدينية على وجه التحديد، بل يبدو أنها جزء من تشديد إسرائيلي أوسع لإصدار التأشيرات رداً على "المقاطعة، وسحب الاستثمارات والعقوبات الدولية".

أصدرت السلطات الإسرائيلية تصاريح لبعض المسيحيين في غزة بالخروج من غزة لحضور الشعائر الدينية في القدس أو الضفة الغربية. قال زعماء مسيحيون إن إسرائيل لم تصدر ما يكفي من التصاريح لتلبية كافة الطلبات، وكانت العملية طويلة وتستغرق وقتاً طويلاً.

وفقاً لبعض مسؤولي الكنيسة، استمرت إسرائيل في منع بعض رجال الدين المسيحيين العرب من دخول غزة، بما في ذلك الأساقفة وغيرهم من كبار رجال الدين الذين يسعون لزيارة التجمعات أو الوزارات الخاضعة لسلطتهم الرعوية.

بالمقابل، سهلت إسرائيل زيارات رجال الدين، بمن فيهم أساقفة من دول غير عربية، إلى غزة في مناسبات متعددة، بما في ذلك وفود من أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا.

في نهاية العام، شغل المسيحيون مناصب على مستوى الوزراء في ثلاث وزارات تابعة للسلطة الفلسطينية (المالية والاقتصاد والسياحة) ومكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الإعلام على مستوى مجلس الوزراء.

الانتهاكات من قبل القوات الأجنبية والجهات الغير الحكومية

استمرت حماس ونشطاء الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهما من الجماعات المسلحة والإرهابية في نشاطها في غزة. ظلت حماس السلطة السياسية الحاكمة على ارض الواقع في غزة.

واصل قادة حماس الدعوة إلى القضاء على دولة إسرائيل، ودعا بعض قادة حماس إلى قتل اليهود الصهاينة. لكن أدان بعض قادة حماس الهجوم الإرهابي على كنيس أمريكي في بيتسبرغ بولاية بنسلفانيا.

كما واصلت حماس فرض قيود على سكان غزة بناءً على تفسيرها للإسلام والشريعة، بما في ذلك نظام قضائي منفصل عن محاكم السلطة الفلسطينية.

في بعض الأحيان، منعت محاكم حماس النساء من مغادرة غزة بسبب وجود إجراءات للطلاق أو إجراءات في محكمة الأسرة،

رغم حصولها على إذن إسرائيلي بالسفر.

أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريراً في أكتوبر / تشرين الأول بشأن إتهام بالتعذيب وإساءة معاملة المعتقلين في معتقلات السلطة الفلسطينية وحماس، بناءً على 86 حالة وعشرات المقابلات مع المحتجزين السابقين والمحامين وأفراد الأسرة. تضمن التقرير مثلاً من عام 2017 على قيام شرطة حماس باحتجاز أخصائي اجتماعي والتحقيق معه بسبب "الإساءة إلى المشاعر الدينية".

ذكرت وسائل الإعلام أن الجامعة الإسلامية في غزة التابعة لحركة حماس تلزم جميع الإناث بوضع الحجاب. وقال قادة المجتمع المدني في غزة إن حماس خففت في السنوات الأخيرة من القيود المفروضة على اللباس والتميز بين الجنسين في الأماكن العامة.

أفادت جماعات مسيحية بأن حماس تتسامح عمومًا مع الوجود المسيحي الصغير في غزة ولم تجبر المسيحيين على الالتزام بالشريعة الإسلامية. وفقًا لحسابات وسائل الإعلام، استمرت حماس في التحقيق في قضايا التمييز الديني في غزة أو مقاضاتها، بما في ذلك التحيز المعاد للمسيحيين في توظيف القطاع الخاص وفي تحقيقات الشرطة في مضايقة المسيحيين. ونقلت وسائل الإعلام عن مسيحيي غزة قولهم إن حماس عمومًا لا تعرقل الأنشطة الدينية الخاصة والمجتمعية للأقلية المسيحية في غزة، لكنها استمرت في عدم الاحتفال بعيد الميلاد كعطلة رسمية، على عكس الضفة الغربية.

واصل بعض الطلاب المسلمين الذهاب إلى المدارس التي تديرها المؤسسات المسيحية والمنظمات غير الحكومية في غزة.

القسم الثالث. وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

كانت هناك حوادث عنف مميتة قال مرتكبوها إنها مبررة جزئياً على الأقل لأسباب دينية. ونظرًا لأن الدين والعرق أو الجنسية مرتبطان في كثير من الأحيان ارتباطاً وثيقاً، كان من الصعب تصنيف الكثير من حوادث العنف هذه على أنها قائمة على الهوية الدينية فقط. وشملت أعمال القتل والاعتداء البدني واللفظي على المصلين ورجال الدين وتخريب المواقع الدينية. كان هناك أيضاً مضايقات من جانب أعضاء مجموعة دينية أخرى، والضغط الاجتماعي للبقاء داخل المجموعة الدينية، ومحتوى معاد للسامية في وسائل الإعلام.

في 9 يناير / كانون الثاني، أطلق أحد أعضاء كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس النار على الحاخام رازيل شيفاتش وقتلته عند مفترق طرق مروري بالقرب من مستوطنة حافات جلعاد الإسرائيلية، غربي مدينة نابلس في الضفة الغربية.

في 28 مارس، تم توجيه الاتهام إلى عربي إسرائيلي، وهو عبد الحكيم عاصي، في المحكمة المركزية لطعنه الحاخام إيتامار بن جال بطعنات قاتلة في 5 فبراير في محطة للحافلات بالقرب من مستوطنة أرييل، الواقعة بين نابلس ورام الله.

في أعقاب هذين الهجومين، ألقى المستوطنون الإسرائيليون من المناطق المجاورة الحجارة على السيارات والمنازل الفلسطينية، ودمروا بساتين الزيتون، ورشوا على الجدران العبارات المعادية للفلسطينيين، وسدوا الطرق المؤدية إلى نابلس.

في 12 أكتوبر، توفيت عائشة الربيع، وهي فلسطينية من سكان قرية بديّة، عندما ألقى شخص مجهول الهوية حجراً يبلغ وزنه إثنين كيلوغرام (4.4 رطل) على الزجاج الأمامي لسيارتها.

فتحت الشرطة الإسرائيلية تحقيقاً، وفي نهاية العام استمرت في التحقيق في احتمال تورط طلاب يشيفا / متيبة من مستوطنة رحاليم الإسرائيلية القريبة.

في يوليو / تموز، تسلق شاب فلسطيني فوق جدار مستوطنة يهودية في الضفة الغربية بالقرب من رام الله وطعن ثلاثة إسرائيليين، وقتل أحدهم.

قام جيران الضحية بقتل الشاب البالغ من العمر 17 عاماً.

رداً على ذلك قام وزير الدفاع الإسرائيلي بالتهديد "أفضل رد للإرهاب هو الإسراع في الإستيطان في يهودا والسامرة".

تقرير الحرية الدينية الدولي لعام 2018

وزارة الخارجية، مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

إحتج الفلسطينيون في بعض الأحيان بعنف عندما قامت الجماعات اليهودية بزيارة الأماكن المقدسة في الضفة الغربية، وخاصة قبر يوسف في نابلس. وألقى الفلسطينيون الحجارة وقنابل المولوتوف / الزجاجات الحارقة واشتبكوا مع مرافقي جيش الدفاع الإسرائيلي خلال زيارات الجماعات اليهودية إلى قبر يوسف (الموجود في المنطقة أ) في عدة أيام خلال العام. استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والنيران الحية لتفريق المحتجين الفلسطينيين وتأمين الموقع و / أو إجلاء المصلين اليهود.

وفقاً للصحافة المحلية ووسائل الإعلام الاجتماعية، واصل بعض المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية تبرير هجماتهم على الممتلكات الفلسطينية، أو هجمات " تدفيع الثمن"، مثل اقتلاع أشجار الزيتون الفلسطينية، كضرورة للدفاع عن اليهودية.

ذكرت منظمة تاج منير غير الحكومية أنه في أبريل / نيسان حاول مهاجمون مجهولون إشعال النار في مسجد بالقرب من نابلس، مخلفين خلفهم شعارات مكتوبة على الجدران والتي تشير إلى "تدفيع الثمن والانتقام".

وفقاً لجماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المحلية، نادراً ما قاضت السلطات الإسرائيلية الهجمات اليهودية ضد المسلمين والمسيحيين بنجاح، وفشلت في فتح تحقيقات أو إغلاق القضايا لعدم وجود ما يكفي من الأدلة. صرحت الحكومة الإسرائيلية بأنها تحافظ على سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه جرائم " تدفيع الثمن" التي يرتكبها المتطرفون الإسرائيليون وغير ذلك من أعمال العنف ضد الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت مسؤوليتها. وذكرت أيضاً أنها بذلت جهوداً لتعزيز تطبيق القانون في الضفة الغربية، مما أدى إلى إنخفاض في الجرائم الإيدولوجية، وزيادة في عدد التحقيقات ومعدلات المقاضاة.

ألقى حشد من المسيحيين الفلسطينيين الحجارة والزجاجات والبيض على بطريرك الروم الأرثوذكس ثيوفيلوس الثالث في الفترة من 6 إلى 7 يناير عندما وصل إلى ساحة المهد في بيت لحم لترأس قداس منتصف الليل في عيد الميلاد الأرثوذكسي. أعضاء الحشد، الذين قصفوا أيضاً سيارة البطريرك بقبضاتهم، وهتفوا "خائناً، خائناً"، إتهموا الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية ببيع ممتلكات فلسطينية وأراضي لجماعات يهودية إسرائيلية. وفقاً لوسائل الإعلام، يعود الجدل إلى عام 2004، عندما حصلت ثلاث شركات مرتبطة بمجموعة مستوطنين على عقد إيجار طويل الأجل على ثلاثة مبان تابعة للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في المدينة القديمة بالقدس. شنت الكنيسة معركة قانونية ضد الاتفاقية، واصفة إياها بأنها "غير قانونية" و "غير مصرح بها". في عام 2017، رفضت محكمة مركزية في إسرائيل حجة الكنيسة. استأنفت الكنيسة القرار أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية في نوفمبر 2017، وما زال الاستئناف قيد النظر في نهاية العام.

وفقاً لأعضاء المجتمعات الدينية التي وصلت حديثاً في الضفة الغربية والقدس، عارضت الجماعات المسيحية القائمة جهودها للحصول على إعراف رسمي من السلطة الفلسطينية بسبب الوافدون الجدد للتبشير.

استمرت الجماعات السياسية والدينية في الضفة الغربية وغزة في دعوة الأعضاء إلى "الدفاع" عن المسجد الأقصى.

وفقاً للمصادر الفلسطينية، ضغطت معظم الأسر المسيحية والإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أطفالهم، وخاصة بناتهم، للزواج داخل مجموعاتهم الدينية.

واجه الأزواج الذين تحدوا هذه القاعدة الاجتماعية، وخاصة المسيحيين الفلسطينيين أو المسلمين الذين سعوا إلى الزواج من اليهود، معارضة إجتماعية وعائلية كبيرة. وتفيد التقارير أن العائلات قد تبرأت في بعض الأحيان من نساء مسلمات ومسيحيات تزوجن خارج عقيدتهم. في مقال نشرته وكالة أنباء معا الفلسطينية المستقلة، إحتج مصطفى اللداوي، المسؤول السابق في حماس، بالتشهير باستخدام اليهود لفرية الدم في إعداد معجنات عيد المسأخر.

القسم الرابع. سياسة الحكومة الأمريكية ومشاركتها

التقى ممثلو الحكومة الأمريكية بممثلي مجموعة من الجماعات الدينية من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة عند الإمكان. اشتملت المشاركة على لقاءات مع الحاخامات الأرثوذكس والمتطرفين والإصلاحيين، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات اليهودية المختلفة؛ واتصالات منتظمة مع بطريركية الروم الأرثوذكس واللاتينية (الروم الكاثوليك) والأرمن الأرثوذكس؛ واجتماعات مع خادم الحرمين الشريفين للأراضي المقدسة وقادة الكنائس الإنجليكانية واللوثرية والكنيسة الأرثوذكسية السورية وشهود يهوه وقادة الجماعات المسيحية الإنجيلية.

تضمنت هذه اللقاءات مناقشات حول إهتمامات الجماعات حول التسامح الديني، والوصول إلى المواقع الدينية، واحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة.

كما التقى ممثلو الحكومة الأمريكية بقيادة المجتمع السياسي والديني وقادة المجتمع المدني لتعزيز التسامح والتعاون لمكافحة التعصب الديني. بالإضافة لذلك، التقى ممثلو الولايات المتحدة بممثلي الجماعات الدينية لمراقبة مخاوفهم بشأن الوصول إلى المواقع الدينية، واحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة، كما التقوا مع الزعماء المسيحيين المحليين لمناقشة مخاوفهم بشأن الهجرة المسيحية المستمرة من القدس والضفة الغربية.